الدوافع السياسية والاقتصادية للصراع المسلح في السودان

الآثار المترتبة على نظام الزراعة والأغذية

هالة أبوشامة، دانييل ريسنيك، خالد صديق، أوليفر كيروي

ملخص البحث

تقيم هذه الدراسة الاقتصاد السياسي للصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الذي اندلع في أبريل ٢٠٢٣، مما أدى إلى عنف هائل ونزوح وتهديدات للأمن الغذائي. استنادا إلى سلسلة من المقابلات مع مجموعة من الخبراء وتقارير منشورة أخرى، تحدد هذه الدراسة أن أحد المحركات الأساسية للصراع يتعلق بزيادة المنافسة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك أنظمة الزراعة والأغذية. وقد سهل هذا السيناريو غياب طويل الأمد للتدقيق والمساءلة والشفافية بشأن توزيع الريع الاقتصادي والحيازات التجارية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. بالإضافة إلى ذلك، كان الاستيلاء على الريع من مختلف الصناعات والموارد مساهما رئيسيا في التوسع الجغرافي للصراع. ومع استمرار احتدام الصراع بين المجموعتين وشركائهما، فإنه لا يزال يفرض آثارا كبيرة على مختلف الجهات الفاعلة داخل النظام الزراعي الغذائي، مما يشكل تحديات كبيرة لموسم الزراعة وإنتاج المحاصيل، ويفرض حصارا على طرق التجارة، وتوقفا شبه تام التصنيع الزراعي. نناقش هذه الجوانب من الصراع في ضوء عدم اليقين بشأن التطورات السياسية والاقتصادية ونقترح توصيات سياسية لإعادة بناء أنظمة الزراعة والأغذية في السودان بشكل كلي في ظل سيناريوهات مختلفة.

الكلمات المفتاحية: الصراع في السودان، الاقتصاد السياسي، القوات المسلحة السودانية، قوات الدعم السريع، النظم الزراعية والغذائية، الأمن الغذائي

الفهرس

ملخص البحث ١

١ مقدمة ١

٢ خلفية صراع أبريل ٢٠٢٣ ..... ١

٣ تحليل متعمق لمؤسسات أنظمة الزراعة والأغذية الزراعية التابعة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ٤

١٠٣ المصالح التجارية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ٤

٢٠٣ تكامل المصالح التجارية ٧

٣٠٣ الانتقال من التكامل إلى المنافسة ٨

٤٠٣ تقاطع المصالح التجارية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مع الصراع ٩

٥٠٣ مستقبل مصالح القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الزراعة ١١

٤ آثار الصراع المسلح على النظام الزراعي الغذائي ١٢

١٠٤ منتجو الأغذية غير المصنعة ١٣

١٠١٠٤ المزارعون والرعاة في مناطق الصراع ١٤

٢٠١٠٤ المزارعون في المناطق الخالية من الصراع ١٥

٢٠٤ مصنعي المنتجات الزراعية والأغذية ١٦

٣٠٤ تجار وموردو المواد الغذائية ١٧

٤٠٤ المستهلكين ١٨

٥٠٤ سوق العمل ١٩

٥ الاستنتاجات والتوصيات ٢١

١٠٥ الاستنتاجات ٢١

٢٠٥ سيناريوهات الصراع والتوصيات ٢٢

نبذة عن المؤلفين ٢٤

شكر وتقدير ٢٤

المراجع ٢٤

١ مقدمة

في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، بدأ القتال العنيف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، منهيا فجأة أكثر من ٣ سنوات من شراكتهما المشحونة في المجلس العسكري الانتقالي السوداني. قبل الصراع، استمرت التوترات السياسية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في التفاقم، حيث تنافس الفصيلان المتحاربان على السلطة السياسية والاقتصادية في السودان. في السنوات الأخيرة، بعد الإطاحة بالنظام السابق بقيادة الرئيس السابق عمر البشير، شكلت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبكة معقدة من التحالفات الإقليمية والدولية، والتي لا تزال تؤثر على المسار السياسي للسودان (رويترز، ٢٠٢٣أ؛ رويترز، ٢٠٢٣ب). في مشهد يتسم بالتوتر الجيوسياسي والتنافس الاقتصادي، أثبتت التحالفات السياسية والقواعد المالية لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أنها مفيدة في تشكيل توزيع السلطة السياسية في السودان. ويستفيد الرصيد السياسي للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من مشاركة كلا الفصيلين في القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاعي الأغذية والزراعة. تسلط هذه الدراسة الضوء على دوافع الاقتصاد السياسي للصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وتحدد الآثار العامة للصراع على مختلف الجهات الفاعلة في النظام الزراعي الغذائي داخل وخارج مناطق الصراع في السودان.

وللقيام بذلك، تعتمد الدراسة على مقابلات متعمقة أجريت مع ١٨ خبيراً رئيسياً من مستويات مختلفة من أنظمة الزراعة والأغذية الزراعية في السودان، متضمنة الإنتاج والتصنيع الغذائي والتجارة. أجريت المقابلات بين يوليو وأغسطس ٢٠٢٣ للحصول على تقييم سريع لكل من أسباب اندلاع الحرب وكيف كانت تتكشف من خلال أنظمة الزراعة والأغذية الزراعية في أجزاء مختلفة من البلاد. والقصد من الدراسة ذو شقين – أولا، يسلط التحليل الضوء على الطرق المختلفة التي جمع بها كلا طرفي الصراع الأصول داخل أنظمة الزراعة والأغذية الزراعية بمرور الوقت وكيف أن التنافس على هذه الأصول مسؤول جزئيا عن اندلاع الصراع. ثانيا، يبين التحليل القنوات التي تؤثر من خلالها الحرب على أجزاء مختلفة من النظام الزراعي الغذائي في البلاد، والتي يمكن أن توفر مؤشرات حول المناطق المختلفة والتدخلات السياسية التي يجب أن تأخذ الأولوية عندما يؤمل التوصل إلى حل للصراع.

تم تقسيم هذه الورقة الى خمسة اقسام رئيسية. بعد هذه المقدمة القصيرة، يقدم القسم التالي خلفية للصراع الحالي، بما في ذلك الطرق التي وضع بها عمر البشير جذور التنافس السياسي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من خلال السماح لكل طرف بأن يصبح أكثر رسوخا في المؤسسات التجارية في قطاعات متنوعة. مع مرور الوقت، كان ينظر إلى التهديدات للنفوذ السياسي لكل من الشقين على أنه تهديد لمصالحه الاقتصادية، مما أدى في النهاية إلى الصراع الحالي عندما رفضت قوات الدعم السريع الخضوع للقوات المسلحة السودانية بموجب إصلاحات قطاع الأمن المقترحة. بعد ذلك يركز القسم الثالث للورقة على دراسة كيفية ظهور هذه الديناميات بالضبط في قطاع الزراعة والأغذية، بالاعتماد على مقابلات مع مجموعة من الخبراء. تتم فيه مناقشة أصول النظام الزراعي الغذائي التابعة كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وكيف تطورت علاقتهما من التكامل إلى الصراع. في المقابل، يصف القسم الرابع كيف أثر الصراع على أنظمة الزراعة والأغذية بصورة عامة مع التركيز بشكل خاص على المنتجين والمصنعين والصادرات والقدرة على الوصول لمدخلات الإنتاج واستخدام النظام المصرفي والبنية التحتية للتصنيع والتجارة. يختتم القسم الخامس الدراسة ويقدم لمحة عامة عن الآثار والتوصيات المتعلقة بالسياسات بهدف إحياء أنظمة الزراعة والأغذية في السودان في ظل هذه الصدمة، وتخفيف الأثر على انعدام الأمن الغذائي في المدى الطويل.

٢ خلفية صراع أبريل ٢٠٢٣

خلال العقود الثلاثة الماضية، وسعت عناصر مختلفة من الأجهزة الأمنية السودانية مكاسبها التجارية في مجموعة من القطاعات، وظلت النفقات العامة مخصصة بشكل غير متناسب للأجهزة الأمنية، ولا سيما العسكرية والدفاعية (ريسنيك، ٢٠٢١). سيطرت القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني وقوات الدعم السريع على الأرباح من استخراج الموارد الطبيعية والموارد الأخرى واحتكرت هذه الأرباح بسبب مصالحها التجارية المختلفة عبر قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة (دي سيلفا واخرون، ٢٠٢٢؛ بلدو ومايلي، ٢٠٢١).

يعود أصل هذا الوضع إلى كيفية إدارة البلاد في عهد الرئيس السابق عمر البشير من عام ١٩٨٩ إلى ٢٠١٩. حافظ البشير على سيطرته السياسية من خلال استراتيجية ثلاثية المحاور: ضمان ولاء الجيش – القوات المسلحة السودانية، وتعزيز المكتسبات الاقتصادية لحزبه – حزب المؤتمر الوطني، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وتسليح الميليشيات المحلية للتعامل مع الانتفاضات الإقليمية من قبل المناهضين لنظامه.

وعلى وجه الخصوص، استخدم نظام البشير خصخصة الشركات المملوكة للدولة للحصول على المزيد من السلطة الاقتصادية والسياسية لحزب المؤتمر الوطني (سليمان، ٢٠٠٧). في عام ١٩٩٢، بدأت حكومة السودان برنامج خصخصة عندما تم إدراج ١١٧ شركة مملوكة للدولة في الأصل للخصخصة (سليمان، ٢٠٠٧). استلزمت عمليات الخصخصة نقل الشركات المملوكة للدولة إلى حكومات الولايات والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية (كارتيير وآخرون ٢٠٢٢؛ سليمان، ٢٠٠٧). منذ عام ٢٠٠٠ فصاعدا، تم تمويه سيطرة كبيرة على الشركات المملوكة للدولة خلف الشركات داخل المؤسسة الصناعية العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية، لتشكيل وكلاء كبار لملكية الدولة. إلى جانب

المكافآت والإعفاءات الضريبية الخاصة لأعمال ضباط القوات المسلحة السودانية ذوي الرتب العالية خلال نظام البشير، طورت القوات المسلحة السودانية قوة اقتصادية ومالية عميقة الجذور (البطحاني، ٢٠١٦).

وخلال الفترة نفسها، شاركت ميليشيا الجنجويد مشاركة كبيرة في القتال ضد السكان المحليين في غرب السودان، ولا سيما في دارفور. وبينما أنكر البشير في البداية صلته بالميليشيا، اعترف في نهاية المطاف بهم حيث اندلعت صراعات عرقية ضد حكمه في مناطق أخرى من البلاد أيضا، بما في ذلك جنوب كردفان والنيل الأزرق وجبال النوبة. غير متأكد من استعداد القوات المسلحة السودانية لمواصلة دعمه في مواجهة هذه التهديدات – خاصة وأن القوات المسلحة السودانية تضم رجالا من المناطق المهمشة تاريخيا، أنشأ البشير في عام ٢٠١٣ قوات الدعم السريع من بقايا الجنجويد، واختار محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائدا لها (أحمد، ٢٠٢٢). بحلول عام ٢٠١٤، تم قبول قوات الدعم السريع دستوريا كقوة نظامية (اتيفا، ٢٠١٩).

عندما اندلعت ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨ بسبب تدهور الظروف الاقتصادية بشكل كبير، وقفت القوات المسلحة السودانية في نهاية المطاف إلى جانب المتظاهرين (بعد أسابيع من قمعهم) وأطاحت بالبشير في عام ٢٠١٩ (الشكل ١). شكلت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، جنبا إلى جنب مع القيادة المدنية برئاسة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وقوى الحرية والتغيير، المجلس العسكري الانتقالي كعنصر رئيسي في الحكومة الانتقالية في السودان في أعقاب توقيع الوثيقة الدستورية. أدى ذلك إلى خلق تسوية سياسية متفرقة نسبيا على نطاق واسع وزعت السلطة بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والنخب السياسية (ريسنيك، ٢٠٢١). وفي الوقت نفسه، كان هذا الترتيب مفيدا للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. أصبحت الشركات المملوكة لشبكة رعاية البشير وجهاز الأمن والمخابرات الوطني وأعضاء حزب المؤتمر الوطني جائزة لقادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. استحوذت القوات المسلحة السودانية على العديد من الشركات المملوكة لحزب المؤتمر الوطني وأقارب البشير بينما سيطرت قوات الدعم السريع على العديد من الشركات التي كان يديرها سابقا جهاز الأمن والمخابرات الوطني (قالوبين، ٢٠٢٠أ).

الشكل ١: التسلسل الزمني للتغيرات السياسية الرئيسية في السودان بين ٢٠١٨-٢٠٢٣

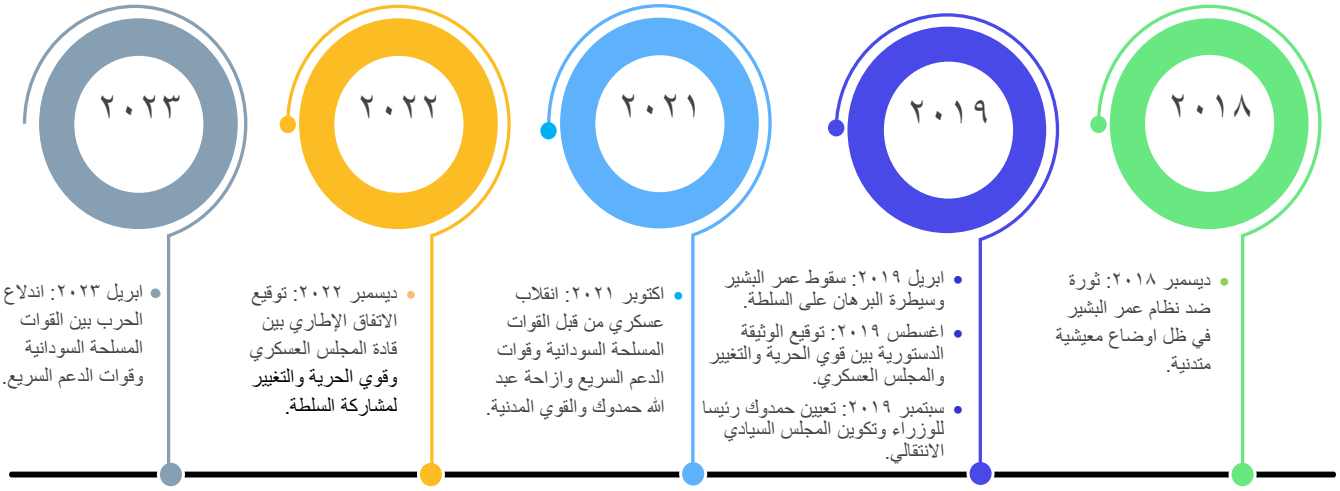

المصدر: تصميم المؤلفين.

ليس من المستغرب إذن أن جهود حمدوك لمتابعة الإصلاحات التي يطلبها صندوق النقد الدولي لتجريد الجهاز الأمني من ممتلكاته الاقتصادية دفعت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى توحيد قواهما للإطاحة به في انقلاب عسكري في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١. أدى انقلاب أكتوبر ٢٠٢١ إلى تضييق التسوية السياسية المشتتة على نطاق واسع، والتي تم تشكيلها في عام ٢٠١٩ بعد توقيع الوثيقة الدستورية التي وزعت السلطة بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة السياسية والنخب (ريسنيك، ٢٠٢١) (الشكل ٢). في الواقع، تقلص التوزيع الأفقي للسلطة بين مختلف فصائل النخبة وصناع القرار السياسي بمرور الوقت. بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨، ضمت التسوية السياسية مختلف الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني. في بداية الانقلاب في أكتوبر ٢٠٢١، كان العديد من أصحاب المصلحة المدنيين هؤلاء لا يزالون صريحين، لكن تفضيلاتهم طغت عليها فعليا تفضيلات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

الشكل ٢: التسوية السياسية في السودان بين أكتوبر ٢٠٢١ وأبريل ٢٠٢٣

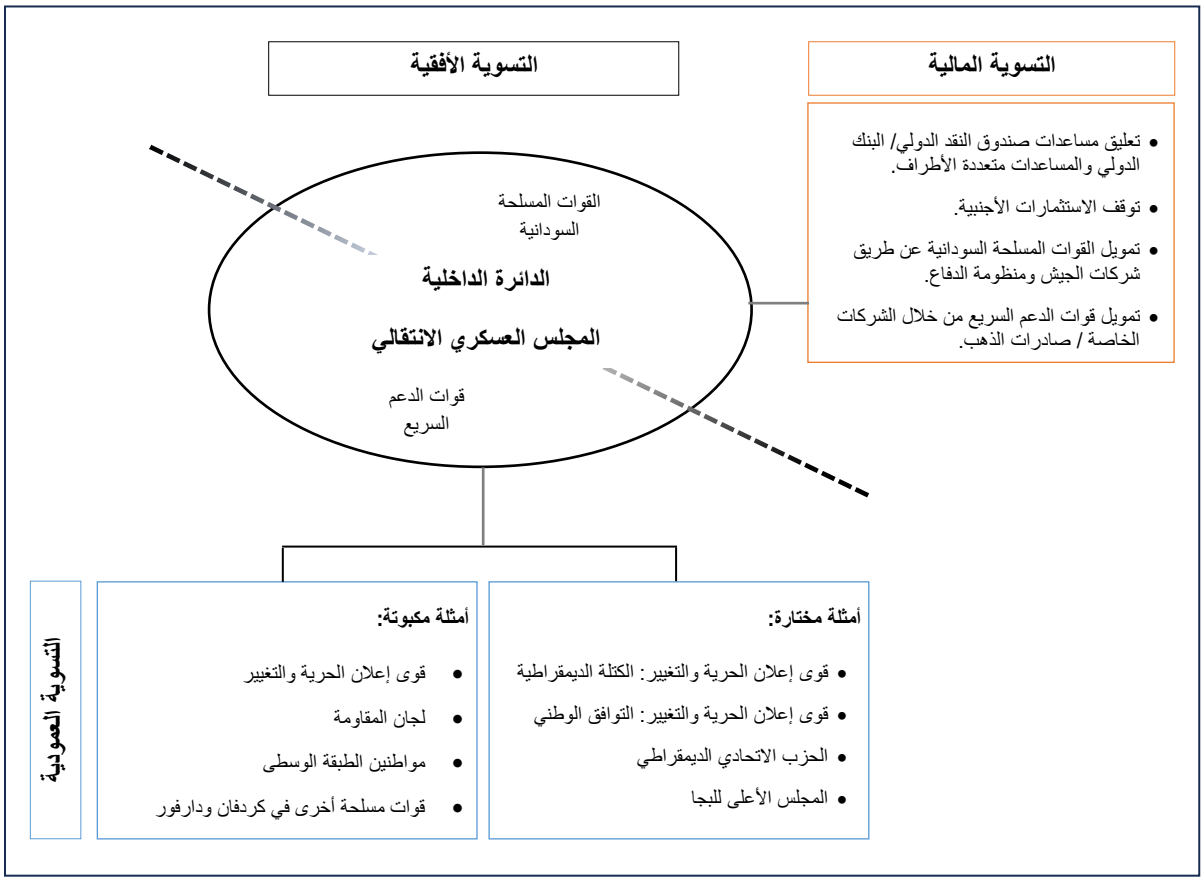

المصدر: مقتبس جزئيا من ريسنيك (٢٠٢١)

بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، حافظت قوات الدعم السريع على مكانتها السياسية واستفادت من إمبراطوريتها التجارية المتنامية للمشاركة في صنع القرار على مستوى البلاد إلى جانب القوات المسلحة السودانية (ساركار ودي وال، ٢٠٢٣). ومع ذلك، كانت هذه القوة السياسية المتنامية لقوات الدعم السريع في خطر مع توقيع الاتفاق الإطاري السياسي بين الجهات الفاعلة العسكرية والمدنية في ديسمبر ٢٠٢٢ وبدعم من المجتمع الدولي (يونيتامس، ٢٠٢٣). وشمل التركيز الأساسي للإصلاح، الذي كان يهدف إلى إعادة السودان إلى الحكم المدني، دمج القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الأمر الذي عارضه كلا الطرفين. وقد استاء كبار ضباط القوات المسلحة السودانية من الشهرة التي حصلت عليها حديثا قيادة قوات الدعم السريع، بمن فيهم الجنرال عبد الفتاح البرهان (قالوبين، ٢٠٢٠أ). أدرك كل جانب تهديدات لوضعه ومصالحه الاقتصادية، مما أدى في النهاية إلى اندلاع العنف في العاصمة الخرطوم، قبل التوسع إلى ٩ ولايات أخرى، بما في ذلك شمال كردفان وشمال دارفور وغرب دارفور وجنوب دارفور ووسط دارفور وشرق دارفور وجنوب كردفان وغرب كردفان والنيل الأزرق، وإن كان ذلك بكثافة وحجم مختلفين (صديق واخرون، ٢٠٢٣).

ومنذ اندلاع الأزمة، تصاعد الصراع أيضا ليشمل مشاركة الجهات الفاعلة المحلية الأخرى والاشتباكات معها. على سبيل المثال، كان هناك قتال في شمال كردفان بين قوات الدعم السريع وجماعات الكبابيش الرحل وفي جنوب كردفان بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال تحت قيادة عبد العزيز الحلو (أكليد، ٢٠٢٣أ). يؤثر الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية في منطقة كردفان على مدى قدرة كل فصيل على الاستفادة من التحالفات السياسية والمجتمعية مع الجماعات المسلحة الأخرى، وبالتالي التأثير على السلطة السياسية.

باختصار، خلال الفترة الانتقالية المتفق عليها (٢٠١٩-٢٠٢١) والفترة اللاحقة بعد انقلاب أكتوبر ٢٠٢١ حتى أبريل ٢٠٢٣، حافظت قيادة قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية على روابط اقتصادية قوية، من خلال تسهيل المصالح التجارية والإعفاءات من القوات المسلحة السودانية إلى قوات الدعم السريع. وهكذا، كانت الأداة الرئيسية في هذا السياق هي إعادة اختراع سوق سياسي مع احتكار القلة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع (البدوي والحلو، ٢٠٢٣). ومع ذلك، أدت الاحتجاجات الشعبية المستمرة بعد انقلاب عام ٢٠٢١، إلى جانب الأداء الاقتصادي

الضعيف وتدهور مستويات المعيشة، إلى تقويض التسوية السياسية الهشة الموجودة مسبقا بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والتي تحطمت أخيرا بسبب أحكام الاتفاق الإطاري السياسي.

٣ تحليل متعمق لمؤسسات أنظمة الزراعة والأغذية الزراعية التابعة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

إن الفهم الأعمق للمؤسسات التجارية لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أمر بالغ الأهمية لفهم مقاومتهما للتعاون مع بعضهما البعض وكذلك الآثار الأوسع نطاقا على عمل انظمة الزراعة والاغذية الزراعية في السودان. في الواقع، فإن فهم هيكل ملكية الموارد الاقتصادية والعلاقة بين الائتلاف الحاكم أمر حتمي للتغييرات في التسويات السياسية (بهوريا وبور وقراي، ٢٠١٧). ونعتمد في الكشف عن هذه الديناميات بشكل خاص على المقابلات مع الخبراء الرئيسيين. عليه، نعتمد في هذا القسم على مقابلات مع ١٨ فرد من الخبراء الفاعلين في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية في السودان والذين تمت مقابلتهم بناء على استبانة موحده. حددنا مجموعة الخبراء من خلال تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة القيمة الزراعية في السودان والمشاورات مع شركائنا في المشروع. تم استخدام طريقة كرة الثلج لاستكمال هذه الاستراتيجية. يصف الجدول ١ الخصائص العامة للمستجيبين الذين تمت مقابلتهم لهذه الدراسة.

سعينا من خلال الأسئلة إلى فهم وجهات نظر المستجيبين حول الدوافع الاقتصادية للصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مدى الترابط بين المصالح التجارية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، نطاق مشاركة جهاز الأمن السوداني في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية، وآثار الصراع المستمر على سبل عيش الشعب السوداني. وعلاوة على ذلك، سعينا أيضا إلى تحديد آراء المستجيبين بشأن المجالات الرئيسية للاستثمار ودعم القطاع الزراعي في فترة ما بعد الصراع. نحن نقر بأن هذا النهج لا يخلو من التحديات، وأبرزها طريقة اختيارنا للخبراء الرئيسيين وإمكانية تحيزهم أو التحيز المحتمل بصورة عامة. لتقليل هذه التحديات المحتملة، قمنا بإشراك خبراء معينين بشكل استباقي اعتبروا على دراية بديناميكيات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وغيرهم من المطلعين على النظام الزراعي ونظام الأغذية الزراعية في السودان.

الجدول ١: خصائص الخبراء الرئيسيين (مقدمي المعلومات)

الخصائص	نسبة الخبراء (٪)
الجنس (١٠٠٪)	
ذكر	٥٦٪
أنثى	٤٤٪
مجال الخبرة (١٠٠٪)	-
الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية	٦١٪
خبراء المنظمات غير الحكومية الدولية	١٧٪
خبراء سياسيين	٢٢٪
تمثيل الجهات الفاعلة في النظام الزراعي الغذائي (١٠٠٪)	
مقدمو خدمات دعم المزارعين*	٢٥٪
المزارعون	٢٥٪
المزارعون والمجهزون	٣٣٪
تجار المواد الغذائية وشركات سلسلة التوريد*	١٧٪

ملاحظة: مقدمو خدمات دعم المزارعين هم شركات تعمل كموردين للمدخلات وتدعم تدريب المزارعين. تجار المواد الغذائية ومقدمو خدمات سلسلة التوريد هم شركات الخدمات اللوجستية العاملة في تجارة الأغذية.

٣٠١ المصالح التجارية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

كما ذكر سابقا، استفادت القوات المسلحة السودانية بشكل كبير من برنامج الخصخصة الذي أطلقه البشير. بموجب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٧، انخفضت السيطرة المباشرة على الشركات المملوكة للدولة من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية التنفيذية من ٥٥,٤ في المئة إلى ٣٧,٤ في المئة، وزادت سيطرة الدولة غير المباشرة على الشركات المملوكة للدولة من خلال أشخاص ومؤسسات أخرى مرتبطة بالدولة، معظمها مرتبط بجهاز الامن والمخابرات والقوات المسلحة السودانية، من ٤,٥ في المئة إلى ٢١ في المئة (كارتيير وآخرون، ٢٠٢٢). كان الغرض من برنامج الخصخصة هذا هو التهرب من العقوبات المفروضة من خلال التعتيم على الروابط المباشرة لهذه الشركات

بالحكومة السودانية الخاضعة للعقوبات، وكذلك تعزيز التمويل السياسي من خلال استراتيجية "التمكين" أو ترسيخ الموقف الحاكم للجبهة الإسلامية القومية (أي نظام البشير) من خلال إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي. حدد كارتيير وآخرون (٢٠٢٢) ٤٠٨ شركه حكومية في قطاعات مختلفة مملوكة لأكثر من ٥٠٠ مساهم فريد بما في ذلك الهيئات الحكومية (مثل القوات المسلحة السودانية) والمنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية المرتبطة بحزب المؤتمر الوطني) والشركات الشخصية (المملوكة لأفراد حزب المؤتمر الوطني والقوات المسلحة السودانية). معظم أصحاب الشركات المملوكة للدولة من القطاعين العام والخاص هم من السودان. ومع ذلك، فإن قائمة الشركات تسلط الضوء أيضا على نطاق واسع على مالكين من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا والكويت والصين واليابان وماليزيا (كارتيير وآخرون،٢٠٢٢؛ دي سيلفا وآخرون، ٢٠٢٢).

تم إطلاق جوهرة إمبراطورية القوات المسلحة السودانية – منظومة الصناعات الدفاعية - في الأصل في عام ١٩٩٣ كشركة مصنعة للأليات الدفاعية لتجنب العقوبات الاقتصادية المحتملة وتخفيض واردات الأسلحة من الدول الغربية (البطحاني، ٢٠١٦؛ دي سيلفا وآخرون، ٢٠٢٣). تطورت المؤسسة على مر السنين، حيث أصبحت المؤسسة الصناعية العسكرية والمؤسسة الاقتصادية العسكرية (بما في ذلك شركة الاتجاهات المتعددة المحدودة) المصادر الرئيسية المدرة للدخل للقوات المسلحة السودانية. تعمل المؤسسة الاقتصادية العسكرية في العديد من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية. يمتلك هذا الكيان أكبر مسلخ في السودان وهو مسؤول عن معظم صادرات السودان من الثروة الحيوانية، لا سيما إلى مصر والمملكة العربية السعودية (دي سيلفا واخرون، ٢٠٢٢).

وتشمل ملكية القوات المسلحة السودانية لشركة زادنا الدولية، وهي مجموعة شركات زراعية وإنشائية، تملك مشاريع ري محورية كبيرة في الولاية الشمالية، وتقوم بتوريد المواد الكيميائية والأسمدة، وتصدر الحيوانات الحية والمحاصيل. من المهم ملاحظة أن زادنا هي المؤسسة الوحيدة التي يعمل فيها ممثلو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع جنبا إلى جنب في مجلس إدارة الشركة (كارتير واخرون، ٢٠٢٢). إلى جانب شركة زادنا الدولية، تظهر الروابط الزبائنية التي رسمها كارتيير وآخرون (٢٠٢٢) علاقة قوية بين الشركات الزراعية المملوكة للدولة والبنك الزراعي، بنك أم درمان الوطني، والقوات المسلحة السودانية، من خلال مؤسسات القوات المسلحة السودانية و/أو أعضاء حزب المؤتمر الوطني المرتبطين ارتباطا وثيقا بالقوات المسلحة السودانية.

على المستوى الوطني، تحتل الشركات المملوكة للدولة حصة تسويقية كبيرة من المنتجات الرئيسية مثل القطن والصمغ العربي والثروة الحيوانية، بينما يتولى التجار من القطاع الخاص تسويق معظم السلع الزراعية الأخرى (دي سيلفا واخرون، ٢٠٢٢). خلال نظام البشير، كانت شركات القطاع الزراعي المملوكة للدولة على نطاق واسع في الغالب في الخرطوم والجزيرة والنيل الأبيض ونهر النيل والولاية الشمالية حيث أنتجت وسوقت الأعلاف والمحاصيل البستانية والسكر والقمح والحبوب (دي سيلفا واخرون، ٢٠٢٢). وشهدت الفترة نفسها صفقات استحواذ كبيرة على الأراضي بين حكومة السودان وأصحاب المصلحة الأجانب الآخرين من القطاعين العام والخاص (دي سيلفا واخرون، ٢٠٢٢). كان الموقع الجغرافي لعمليات الاستحواذ على الأراضي هذه أكثر انتشارا في المناطق المطرية (الشكل ٣).

الشكل ٣: الشركات الزراعية المملوكة للدولة وحيازة الأراضي

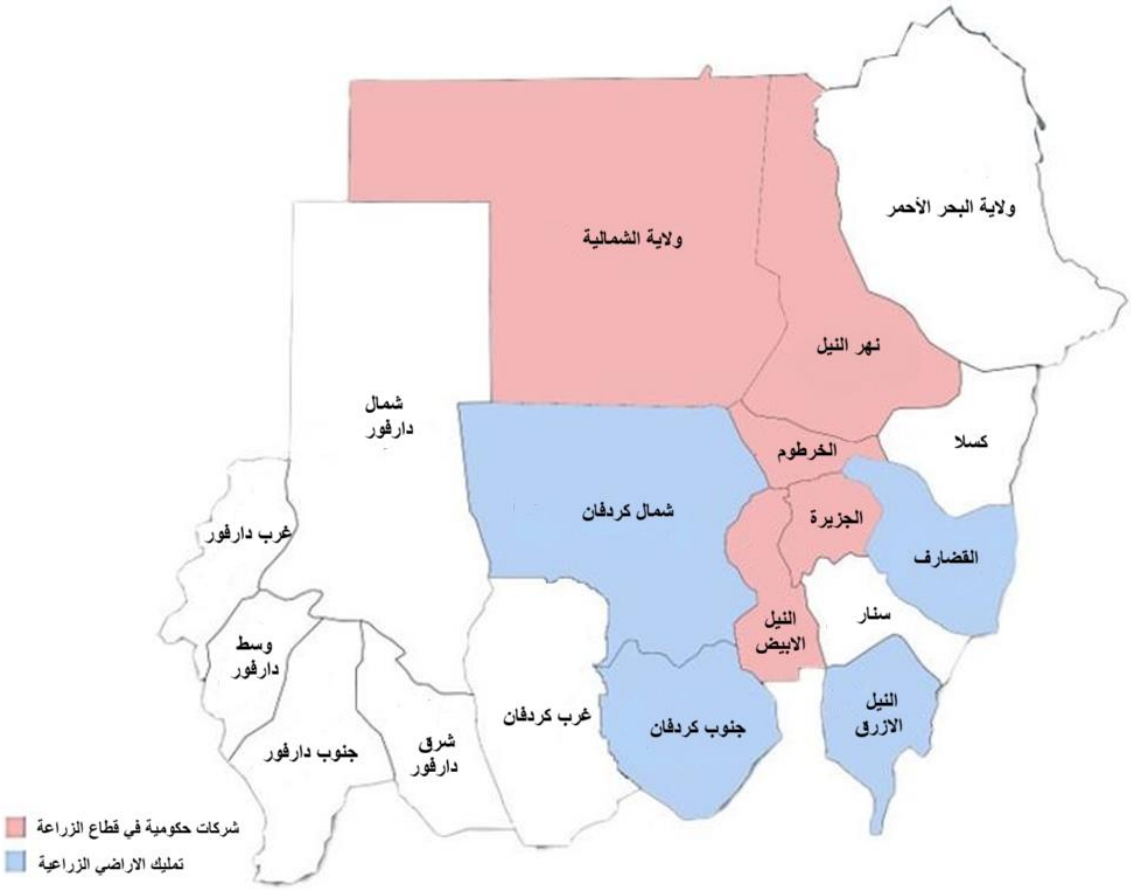

المصدر: تصميم المؤلفين.

ولم تقتصر الشركات الزراعية المملوكة للدولة على القطاع الزراعي المروي. أنشأت بعض الشركات المملوكة للدولة مشاريع في القطاع المطري الآلي (من خلال شركات الزراعة الآلية) ودخلت في عقود إيجار وحيازة واسعة النطاق للأراضي في ولايات مثل النيل الأزرق لدول أجنبية (مثل المملكة العربية السعودية والكويت) وأفراد (مثل أسامة بن لادن). في القطاع المطري التقليدي، تم إنشاء شركات مملوكة للدولة في مجال الصمغ العربي والحبوب الزيتية (دي سيلفا واخرون، ٢٠٢٢). استمرت سيطرة القوات المسلحة السودانية المباشرة وغير المباشرة على الشركات الزراعية المملوكة للدولة طوال فترة البشير، واستمرت بعد عزله، حتى الآن.

على صعيد آخر، تشمل العمليات التجارية الخاصة بقوات الدعم الريع قطاعات مختلفة مثل القطاع المصرفي والزراعة والبناء والنقل وتكنولوجيا المعلومات (ساركار ودي وال، ٢٠٢٣؛ كارتيير وآخرون، ٢٠٢٢؛ دي سيلفا وآخرون، ٢٠٢٢). نجحت قوات الدعم السريع في بناء اقتصاد مغلق لعزل نفسها عن تغيرات السلطة السياسية في السودان من خلال استخدام شبكات المحسوبية التي استفاد منها البشير، مع إنشاء شبكات جديدة بعد الإطاحة به. بحلول الوقت الذي أطيح فيه بالبشير، وتم توقيع الاتفاق الدستوري الانتقالي في أغسطس ٢٠١٩، كانت قوات الدعم السريع قد اكتسبت بالفعل مصالح تجارية متعددة. يتم تعظيم العديد من هذه المصالح التجارية من خلال العلاقات الوثيقة لقوات الدعم السريع مع القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة (كارتيير وآخرون، ٢٠٢٢). وقد سمحت هذه العلاقات التجارية لقيادة قوات الدعم السريع بتوسيع وتنويع محفظة أنشطتها في مختلف القطاعات الإنتاجية.

ترتبط قوات الدعم السريع بالأنظمة المصرفية والتجارية الدولية من خلال حصتها المهيمنة في بنك الخليج، الذي يحافظ على علاقات مراسلة مصرفية مع البنوك في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإيطاليا - ومن خلال تلك العلاقات مع الشبكات المصرفية في سويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (كارتيير وآخرون، ٢٠٢٢). تسيطر قيادة قوات الدعم السريع وعملاؤها على ما لا يقل عن ٢٨,٥ في المئة من أسهم بنك الخليج والشركات الخاصة التابعة له (كارتيير وآخرون، ٢٠٢٢). وعند احتساب الشركات الأخرى التي يزعم أنها تحت سيطرة شبكة حميدتي، قد يصل العدد إلى ٥٨,٢ في المئة، مما يجعل مساهميه هم الأغلبية.

في قلب شبكة شركات قوات الدعم السريع توجد شركة الجنيد المحدودة، التي تم تسجيلها في عام ٢٠٠٩ كشركة خاصة، حتى قبل إنشاء قوات الدعم السريع في عام ٢٠١٣ (بلدو ومايلي، ٢٠٢١). عبد الرحيم دقلو، شقيق حميدتي، هو أكبر صاحب أسهم في شركة الجنيد المحدودة (كارتيير وآخرون، ٢٠٢٢). تمتلك الشركة العديد من الشركات التابعة لها في مجال البناء وتطوير الطرق والجسور ومعالجة النفايات المعدنية والنقل والزراعة. لدى الشركة روابط معاملات واضحة مع قيادة قوات الدعم السريع (بلدو ومايلي، ٢٠٢١). تشمل المصادر الاقتصادية الأخرى للإيرادات المستقرة لقوات الدعم السريع شركتي جي-اس-كي وتراديف، وكلاهما مسجل في الإمارات العربية المتحدة والسودان، وكلاهما يشارك في تسهيل التدفقات النقدية إلى قوات الدعم السريع (بلدو، ٢٠٢١؛ بلدو ومايلي، ٢٠٢١؛ كارتيير وآخرون، ٢٠٢٢). كما تسيطر قوات الدعم السريع على جزء كبير من سوق الذهب السوداني و٧٠ في المئة من صادرات الذهب. من خلال شركات مسجلة بشكل خاص مثل شركة اسناد الهندسية، وهي شركة لتجارة الذهب مملوكة لعائلة دقلو ومرتبطة بملكية روسية، تدير قوات الدعم السريع شبكة عالمية من صادرات الذهب (كارتير واخرون، ٢٠٢٢).

إن طبيعة العمليات التجارية وعمليات شركات قوات الدعم السريع مبهمة ولا يمكن تعقبها، مع مستويات مرتفعة من الاستقلال المالي. غرس قانون عام ٢٠١٣ قوات الدعم السريع تحت قيادة الرئيس ومنح قوات الدعم السريع مستوى عال من الاستقلالية المالية من خلال الحد من إشراف القوات المسلحة السودانية ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي على أموال قوات الدعم السريع. علاوة على ذلك، تم تعزيز موقف قوات الدعم السريع أيضا من خلال الدعم المقدم من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مقابل توفير المقاتلين في اليمن وليبيا (بيردج واخرون، ٢٠٢٢؛ البطحاني، ٢٠١٦).

٢٠٣ تكامل المصالح التجارية

تبنت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع طرائق متوازية، وإن كانت مختلفة، في بناء القوة الاقتصادية والتجارية والحفاظ عليها. وقد وفرت ملكية المؤسسات التجارية في مختلف القطاعات الإنتاجية، من خلال الروابط المحلية والأجنبية، مدفوعة بالمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة، لكلا المجموعتين ريعا اقتصاديا كبيرا وقدرات على تحصيل الريع.

إن الاتحاد السياسي الذي عفا عليه الزمن بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع له دوافع اقتصادية عميقة الجذور وسهل المنافع التجارية والسياسية المتبادلة[١]. غالبا ما يتجلى الدعم المقدم من قوات الدعم السريع إلى القوات المسلحة السودانية - أو الحكومة التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية - في شكل أحكام مالية مثل "تخفيف عبء الديون" وتوفير السلع العامة للمواطنين، مثل جهود قوات الدعم السريع في احتواء جائحة كوفيد-١٩ والجهود المبذولة لبناء مراكز العزل والمستشفيات في أجزاء مختلفة من البلاد، يعزى ذلك إلى استقلالية قوات الدعم السريع في الموارد المالية السائلة وسبل الإنفاق. وعلاوة على ذلك، اقترن السعي المتزامن من قبل كلا الفصيلين لتحقيق الريع الاقتصادي بالثقة المتبادلة بشأن توفير الخدمات الأمنية. كانت قوات الدعم السريع مسؤولة عن تأمين وحراسة الكيانات الاقتصادية الرئيسية مثل مصفاة النفط في الجيلي وغيرها، مما يثبت أن المصالح الاقتصادية والسياسية لكلا الفصيلين كانت محمية من قبل بعضهما البعض. وبالمثل، تحت قيادة القوات المسلحة السودانية خلال السنوات الماضية، تم تسهيل تسيير العمليات التجارية لقوات الدعم السريع. سمحت القوات المسلحة السودانية للعمليات التجارية لقوات الدعم السريع بتفضيلات وشروط مماثلة لتلك الخاصة بها، مما سمح لها بالحفاظ على تجارتها وتنميتها عبر قطاعات مختلفة مع الحفاظ على مستويات عالية من الاستقلال الإداري والمالي. على سبيل المثال، تم تصميم المواصفات التي وضعتها الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس للسلع المستوردة من قبل قوات الدعم السريع لتعزيز النمو التجاري لقوات الدعم السريع ووجودها[٢].

تبنت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع طرائق مختلفة في التعامل مع الاقتصاد الأوسع وفي تعزيز قوتهما المالية وتمويل وضعهما السياسي[٣]. إن ملكية القوات المسلحة السودانية للمؤسسة الاقتصادية العسكرية وشركة الاتجاهات المتعددة المحدودة، مدعومة بالسيطرة على بنك أم درمان الوطني - سهلت مشاركة القوات المسلحة السودانية في مختلف القطاعات، بدءا من تصنيع المعدات الدفاعية إلى معالجة اللحوم والصادرات وغيرها من المشاركات في قطاع الخدمات[٤]. ومع ذلك، كان التركيز على الريع الاقتصادي مدفوعا بالرغبة في الحصول على "النقد السريع" من خلال أنشطة مثل تأجير الأراضي بمساحات كبيرة، الصادرات، واردات المدخلات الزراعية، وصادرات الحيوانات الحية.

وعلى النقيض من ذلك، قامت قوات الدعم السريع بتنويع أنشطتها لتحصيل العوائد الاقتصادية بطريقتين. أولا، تسهل سيطرة الدعم السريع على مناطق الصراعات استثماراتها في الزراعة والإنتاج الحيواني، لا سيما في منطقتي دارفور وكردفان. علاوة على ذلك، سمحت العلاقات المباشرة لقوات الدعم السريع مع النظام المصرفي العالمي من خلال ملكية بنك الخليج والقطاع الخاص الإقليمي من خلال شركاته، الجنيد المحدودة وجي-

---

[١] الخبير.٣، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.٥، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٦، خبير الأغذية الزراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣.

[٢] الخبير.٣، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣.

[٣] الخبير.١٥، خبير سياسي، ١٣ يوليو ٢٠٢٣.

[٤] الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

اس-كي وتراديف، في قدرة الشركات على الحصول على المزيد من العوائد المحلية، مع تقليص خطر فقدان العوائد لأنها مرتبطة باحتياطيات أجنبية (كارتيير وآخرون، ٢٠٢٢). إن مشاركة قوات الدعم السريع في القطاعات الإنتاجية، إلى جانب الذهب، مثل الري للزراعة، ومشاريع البناء والبنية التحتية، توسع القاعدة الاقتصادية لقوات الدعم السريع لتمويل وجودها السياسي.[٥]

٣٠٣ الانتقال من التكامل إلى المنافسة

غالبا ما ينظر إلى الصراع الذي نشب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على أنه صراع سياسي بين فصيلين يتنافسان على حكم البلاد (معهد السلام الأمريكي، ٢٠٢٣؛ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠٢٣؛ فيرهوفن، ٢٠٢٣). ومع ذلك، فإن الصراع تدفعه أيضا حوافز اقتصادية وعوامل تجارية. في السنوات الأخيرة، اتسم المسار الانتقالي في السودان بمنافسة شرسة على الريع الاقتصادي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قد وزعتا احتكار القطاعات وهيمنة السوق فيما بينهما - المنافسة المتزايدة في بعض القطاعات الرئيسية في السودان – مثل الذهب والثروة الحيوانية، من بين قطاعات أخرى بما في ذلك الزراعة، يبين ان المنافسة على الريع الاقتصادي تهدف الى تمويل السلطة السياسية. وقد أدت الميزة التنافسية لقوات الدعم السريع على قطاع الذهب والشراكة مع بعض شركات القطاع الخاص إلى دفع عمليات القوات المسلحة السودانية غير المشروعة في قطاع معالجة الصناعات الاستخراجية. وبالمثل، يعد قطاع الثروة الحيوانية مثالا آخر على المنافسة الاقتصادية المتنامية بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. في السنوات السابقة، استحوذت قوات الدعم السريع على حصة ١٠٠ في المئة من "بنك الثروة الحيوانية" في عام ٢٠٢١،[٦] وسعت جاهدة لإنشاء مسلخ للماشية ونظام تصدير خارج منطقة المويلح في الخرطوم. في السابق، كانت صادرات الثروة الحيوانية تهيمن عليها منظومة الصناعات الدفاعية التابعة للقوات المسلحة السودانية من خلال مسلخ كبير في الكدرو في الخرطوم.

تعد المصالح التجارية المتناقضة والمتكاملة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من بين الدوافع الرئيسية للصراع في السودان. يتجلى السعي للاستيلاء على الكيانات العامة المنتجة كشكل من أشكال التنافس على الموارد الاقتصادية والإنتاجية في السودان. في أعقاب اندلاع الصراع، تبين أن قوات الدعم السريع قد استحوذت على مؤسسات اقتصادية حيوية في الخرطوم، مثل الاستيلاء على شركة الخرطوم لطباعة الاوراق المالية، المسؤولة عن إصدار الأوراق النقدية، والشركة السودانية للذهب[٧]، مما أفسح المجال أمام وصول قوات الدعم السريع السهل إلى النقد - وهذا يشكل تهديدات خطيرة لمسار الاقتصاد الكلي في السودان.

مؤشر آخر على الدوافع الاقتصادية للصراع هو التوسع الجغرافي للقتال. إن المنافسة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ليست مجرد منافسة على السلطة السياسية والهيمنة، بل هي أيضا منافسة على الموارد الطبيعية. تاريخيا، سعت النخب السياسية والاقتصادية في السودان إلى ضمان سيطرتها على الموارد الريفية التي تشمل الأراضي والمحاصيل والثروة الحيوانية والنفط (أوكسفام، ٢٠١٤). وبالمثل، فإن الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسية في دارفور وكردفان تظهر محاولة كل من الطرفين للحصول على حصة أكبر من الموارد الإنتاجية، مثل الأراضي، والمياه، والثروة الحيوانية، والنفط.

يشكل الصراع الدائر وتوسعه في ٩ ولايات مخاوف جدية لمستقبل المسار الاقتصادي في جميع أنحاء السودان. اقتصاد السودان هو اقتصاد زراعي في الغالب حيث يعيش معظم سكانه في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة. وقد أدى تصاعد الصراع إلى النزوح القسري لسكان الريف في دارفور وكردفان، وسكان الحضر في الخرطوم. حتى الأول أكتوبر ٢٠٢٣، عبر أكثر من ٤٣١ ألف و٣١٧ ألف و٢٠ ألف شخصا حدود السودان إلى تشاد وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى على التوالي، من دارفور وكردفان هربا من الصراع، وحتى سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، عبر أكثر من٣١٧ ألف و٣٧ ألف شخصا إلى مصر وإثيوبيا على التوالي (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٣). يشكل النزوح القسري للسكان الزراعيين في العقد السفلية لسلاسل الزراعة والأغذية الزراعية اضطرابات كبيرة في هيكل السوق الزراعي. وبالمثل، فإن النزوح القسري لسكان الخرطوم، إلى جانب التوقف شبه الكامل لتصنيع الأغذية الزراعية وإنتاجها، يشكل أخطار إضافية على الأمن الغذائي في السودان (كيروي وآخرون، ٢٠٢٣). ويتيح النزوح القسري للسكان بسبب القتال العنيف فرصة لمزيد من التنافس على مختلف الموارد الإنتاجية، ولا سيما الأراضي والمياه.

---

[٥] وقد تابعت الجهات الفاعلة السياسية الأجنبية الجهود الرامية إلى وقف القتال المستمر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. في يوليو ٢٠٢٣، فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عقوبات على عدة مليارات من الشركات المملوكة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على عبد الرحيم دقلو، شقيق حميدتي الذي يقع في قلب الإمبراطورية التجارية لقوات الدعم السريع ويمتلك نسبا كبيرة من أسهم الشركة. وعلى الرغم من أن هذا يوفر خطوة مهمة لخفض الموارد المالية للفصائل المتحاربة، إلا أن الشبكات الزبائنية التي تعمل من خلالها كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تواصل التغلب على تلك العقوبات. وينص على أن وسائل كلا الطرفين المشتتة للحصول على التمويل السياسي في الماضي، والتي تستخدم حاليا لتمويل العسكرة والقتال، تتمتع بمستوى عال نسبيا من المرونة أمام مثل هذه التدابير.

[٦] الخبير.١٨، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

[٧] الخبير.١٥، خبير سياسي، ١٣ يوليو ٢٠٢٣.

٤٠٣ تقاطع المصالح التجارية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مع الصراع

تلعب القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أدوارا مباشرة وغير مباشرة في القطاع الزراعي. على سبيل المثال، يشارك كلاهما في تصدير المحاصيل النقدية من السودان - لا سيما في القطاعات الفرعية للفول السوداني والسمسم والصمغ العربي. وقد أدى تدخل هذين الكيانين في أسواق الأغذية الزراعية إلى اختلال أسواق السلع الأساسية، من خلال سيطرتهما وتأثيرهما على أسعار العملات الأجنبية[٨]. وتترتب على اختلال أسواق السلع الأساسية هذه آثار مباشرة على المزارعين، بسبب انخفاض أسعارها في السوق المحلية، وبالتالي انخفاض عائد صغار المزارعين. يوضح الشكل ٤ أدناه علاقات السوق في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية، في ضوء وجود القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

الشكل ٤: هيكل النظام الزراعي الغذائي والعلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة

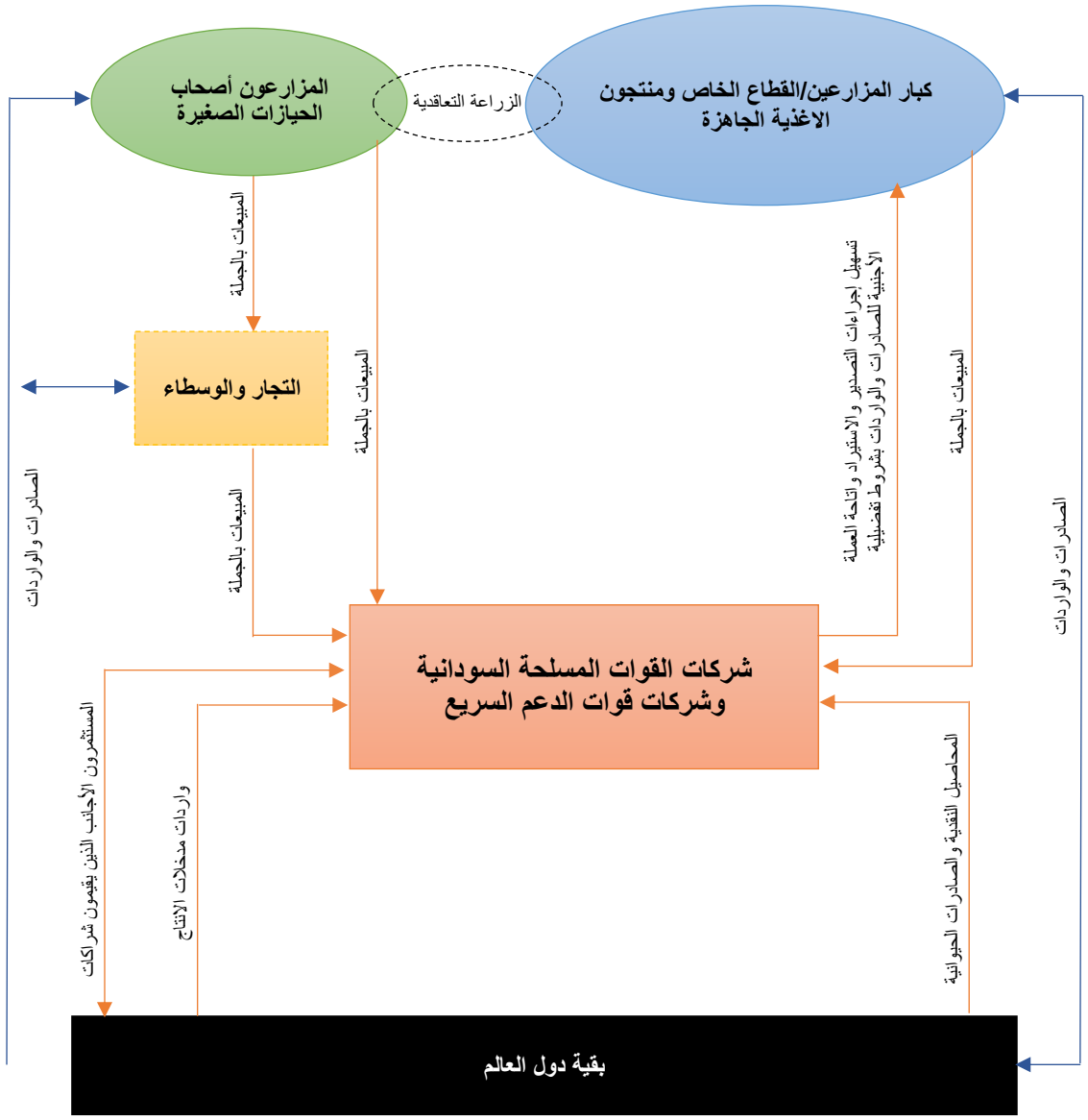

المصدر: تصميم المؤلفين استنادا إلى مقابلات مع الخبراء الرئيسيين.

وتمثل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الحصة الأكبر من مشتريي المحاصيل النقدية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تجار الجملة والوسطاء[٩]. علاوة على ذلك، تمثل الشركات التابعة لمؤسسة القوات المسلحة السودانية

[٨] الخبير.١٧، مزارع ومعالج زراعي على نطاق واسع، ١٦ يوليو ٢٠٢٣؛ الخبير.١٨، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

[٩] الخبير.١٨، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

وقوات الدعم السريع الوجهة الأولى للمستثمرين الأجانب في السودان، مما يحد من مشاركة القطاع الخاص مع المستثمرين الأجانب والمنافسة والابتكار. ومع ذلك، حافظ كبار المزارعين والمنتجين على وجودهم التجاري بشكل قوي من خلال تعاملهم مع كل من الشبكات التابعة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع[١٠]. وقد تجلى نمط العلاقات الزبائنية بين بعض التكتلات الكبيرة وشركات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في شكل مشتريات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من القطاع الخاص المحلي، مقابل الاستفادة من اتاحة العملات الأجنبية وتجاوز لوائح محددة لبعض الشركات التابعة لقوات الدعم السريع. وهكذا، فإن التعاون الضمني بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حد من القدرة التنافسية للقطاع الخاص وقيد قدرات الشركات المتوسطة والصغيرة.

تختلف الطريقة التي تشارك بها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في سلاسل القيمة الزراعية في السودان. تتمحور مشاركة القوات المسلحة السودانية في القطاع الزراعي حول شبكات المحسوبية، والتي تتجلى في شكل من أشكال التجارة الريعية غير المنتجة. إن الشركات المملوكة للدولة التابعة لمؤسسة القوات المسلحة السودانية في القطاع الزراعي هي منظمات مدفوعة بالربح، ولها تأثير إيجابي متواضع على ربحية المزارعين وتعزيز الإنتاجية. على سبيل المثال، تمتلك زادنا - أكبر شركة زراعية مملوكة للقوات المسلحة - قطع أراضي في العديد من الولايات وتشارك بشكل كبير في الري المحوري والمخططات الزراعية في الولاية الشمالية، وتعمل في بيع وتأجير الأراضي، للاستثمار الخاص. وبحسب ما ورد، حصلت الشركة على العديد من الامتيازات والإعفاءات الضريبية طوال سنوات عملها عبر شبكات الزبائنية خلال عهد البشير.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة أكبر مسلخ في السودان وهي مسؤولة عن غالبية صادرات اللحوم من السودان، ومعظمها إلى مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي مجال الإنتاج الحيواني، تمتلك القوات المسلحة السودانية أيضا مزارع دواجن ومشاريع ري محورية في عطبرة، في ولاية نهر النيل. في السنوات الأخيرة، اكتسبت القوات المسلحة السودانية اهتماما بالعمل مباشرة مع المزارعين من خلال الزراعة التعاقدية، على سبيل المثال، تتعاقد القوات المسلحة السودانية مع المزارعين وتدير مزارع البستنة وإنتاج الشتول والفواكه في منطقة الكدرو، شمال الخرطوم. وبالمثل، من خلال ملكيتها المهيمنة لبنك أم درمان الوطني، تعمل إحدى الشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة مع المزارعين عبر الزراعة التعاقدية في منطقة النيل الأزرق لإنتاج القطن والسمسم. علاوة على ذلك، شملت المصالح الخاصة للقوات المسلحة السودانية في الزراعة واردات الأسمدة والمواد الكيميائية التي تتطلب تراخيص، والتي تبيعها بعد ذلك في الأسواق المحلية.

وعلى غرار القوات المسلحة السودانية، تشارك قوات الدعم السريع أيضا في استيراد البذور والأسمدة المحسنة للسوق المحلية، وإن كان ذلك بنسبة أقل. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، تحولت مشاركة قوات الدعم السريع في القطاع الزراعي إلى ما هو أبعد من الاستيراد والتصدير مثل الانخراط في أنشطة أكثر تركيزا على إضافة القيمة. ومن خلال إنشاء نظام شامل واستثمارات في البنية التحتية الزراعية، فإن دخول قوات الدعم السريع مؤخرا إلى الزراعة يشكل آثارا كبيرة على الإنتاجية القطاعية، سوق العمل، والأمن الغذائي في السودان.

تتمتع قوات الدعم السريع بوجود عسكري في العديد من الولايات في إقليم دارفور وتاريخ من الارتباطات الاجتماعية في المنطقة بسبب الطبيعة القبلية والخلفية العرقية لقيادة قوات الدعم السريع[١١]. على الرغم من أن قوات الدعم السريع لعبت دورا في الصراع في منطقتي دارفور وكردفان خلال عهد البشير، الا انها في السنوات الأخيرة التي أعقبت الإطاحة بالبشير وقبل نشوب الصراع الحالي، شاركت قوات الدعم السريع في أنشطة أقل عنفا وأكثر إنتاجية في جميع أنحاء السودان مثل الانشطة الزراعية. إن هيمنة قوات الدعم السريع على الأراضي في تلك المناطق تجعل قوات الدعم السريع عاملا حاسما في آفاق القطاع الزراعي في منطقتي دارفور وكردفان، ولها آثار على الأراضي، الموارد المائية، العمالة الزراعية، والسيطرة على محاصيل التصدير الرئيسية مثل الصمغ العربي والسمسم والفول السوداني. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن قوات الدعم السريع توفر المياه للري في أجزاء من منطقة كردفان، لحوالي ٢٥٠ ألف فدان من الأراضي الصالحة للزراعة[١٢].على عكس القوات المسلحة السودانية، التي لديها صفقات استحواذ صريحة على الأراضي في منطقتي كردفان والنيل الأزرق، فإن المشاركة المباشرة لقوات الدعم السريع في استخدام الأراضي الزراعية في تلك المناطق هي الاستثمار في البنية التحتية من قبل قوات الدعم السريع كمؤسسة، أو الملكية المباشرة للأراضي والزراعة من قبل أفراد قوات الدعم السريع، حيث ظهرت تقارير عن استخدام جنود قوات الدعم السريع لمساحات كبيرة من الأراضي لزراعة المحاصيل النقدية.[١٣]

كما تمتلك قوات الدعم السريع شركات فرعية تعمل في مجال التمويل الزراعي والتنمية. وامتد الاستحواذ على الأراضي الزراعية والاستثمار في شبكات الري إلى ما هو أبعد من منطقتي دارفور وكردفان، ليشمل ولاية نهر النيل، ولاية النيل الأبيض، سنار، والولاية الشمالية؛ حيث شاركت قوات الدعم السريع في حفر قنوات الري على مساحة ٢٠٠ ألف فدان في الولاية الشمالية (قالوبين، ٢٠٢٠أ). بالإضافة إلى ذلك، سلط خبراء الدراسة الضوء على أن قوات الدعم السريع تشارك في الزراعة التعاقدية في ولاية النيل الأبيض، حيث يتم توفير أنظمة المياه والخلايا الشمسية

---

[١٠] الخبير.١٨، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

[١١] الخبير.٥، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣.

[١٢] الخبير.١٠، مزارع متوسط الحجم، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[١٣] الخبير.١، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ١٢ يوليو ٢٠٢٣.

للطاقة المتجددة لري المحاصيل لمساحة ١٠٠ ألف فدان[١٤]. علاوة على ذلك، من خلال إنشاء "بنك الإنتاج" – وهو بنك تجاري يمول مشاريع قوات الدعم السريع الزراعية والتنمية – ومراكز التدريب لتنمية مهارات الخريجين والخبراء الزراعيين، والتعاقد من الباطن مع موظفي البنك الزراعي السابقين، كانت قوات الدعم السريع في طور بناء الهيمنة في القطاع الزراعي[١٥].

٥٠٣ مستقبل مصالح القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الزراعة

نظرا للتصاعد السريع للصراع، تواصل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع القتال من أجل الحصول على المزيد من الأصول الزراعية وحماية مصالحهما الخاصة في القطاع الزراعي. إن سعي قوات الدعم السريع للسيطرة على المزيد من الأراضي والموارد المائية في دارفور وكردفان له آثار مباشرة على القطاع الزراعي المطري من خلال التأثير على تكوين القوى العاملة في السلاسل الزراعية واحتكار إنتاج المحاصيل النقدية الرئيسية. وفي الوقت نفسه، يرتبط الوجود العسكري المتزايد للقوات المسلحة السودانية في الولايات الشرقية والشمالية في السودان بالحاجة إلى حماية مواردها الاقتصادية واستثماراتها.

لا تعمل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقوات المسلحة السودانية حاليا، مع تقارير عن استيلاء قوات الدعم السريع على مقرات منظومة الصناعات الدفاعية ومؤسسات شركة الاتجاهات المتعددة. بالإضافة إلى ذلك، يقع مسلخ الكدرو المملوك للقوات المسلحة السودانية لتجهيز اللحوم وإنتاج المنتجات البستانية في منطقة تشهد صراعا شديدا[١٦]، حيث توقف التجهيز والتصدير بسبب الصراع. ومع ذلك، مثل منتجي المحاصيل الآخرين في المناطق غير المتنازع عليها حاليا - لا تزال المشاريع الزراعية التي تملكها شركة زادنا في الولاية الشمالية واتفاقيات الزراعة التعاقدية في ولاية النيل الأزرق تعمل في ظل تحديات مماثلة يواجهها المنتجون الآخرون في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية[١٧]. كما أن الإعفاءات الضريبية وسهولة نقل المنتجات وتسهيلات التصدير تتمتع بها شركات القوات المسلحة السودانية نظرا لوضعها السابق في السوق، مقارنة بمنتجات القطاع الخاص وصادراته[١٨].

تتأثر كل من شركات الاستيراد التابعة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بالصراع. وتهدد تقلبات أسعار الصرف وزيادة تكاليف الواردات، فضلا عن انخفاض سلامة طرق التجارة وإمكانية الوصول إليها، العمليات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر الأذرع المصرفية للقوات المسلحة السودانية وهي بنك السودان المركزي وبنك أم درمان الوطني بانهيار القطاع المصرفي في ظل الصراع. وبدرجة أقل، فإن الإمبراطورية التجارية لقوات الدعم السريع ذات الجذور الخارجية في بلدان أخرى، مثل بنك الخليج، تجعل عمليات قوات الدعم السريع وتمويلها أكثر مرونة في مواجهة الانهيار المصرفي المحلي، مما يسمح لقوات الدعم السريع بميزة تنافسية في المساهمة في قطاع الواردات.

لا تعتمد الأنشطة الزراعية لقوات الدعم السريع على الخرطوم بشكل خاص. أولا، توفر السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي في منطقتي دارفور وكردفان مدخلا إنتاجيا رئيسيا للقاعدة الزراعية لقوات الدعم السريع، وهي موارد الأراضي والمياه للزراعة. ثانيا، إن عمليات الزراعة المنتجة التي أبلغ عنها خبراء الدراسة، وتحديدا في ولاية النيل الأبيض والولاية الشمالية، هي عمليات تشغيلية ومنتجة، وتتأثر بالصراع كغيرها من أنشطة والمنتجين الآخرين. ومع ذلك، لا تزال القوات المسلحة السودانية تهيمن على طرق التصدير من المناطق التي لا تشهد صراعات إلى بورتسودان.

يشكل التشتت الجغرافي للصراع والسيطرة على الطرق الإقليمية والتجارية من قبل أحد الفصيلين المتحاربين، قيودا خطيرة على كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في مواصلة أنشطتهما الزراعية. نقاط التفتيش والضرائب والسلطات الجمركية هي العقد الرئيسية في الحركة الآمنة للصادرات والواردات[١٩]. تؤثر السيطرة التفاضلية على طرق التجارة على درجة قدرة كل طرف محارب على العمل في أجزاء مختلفة من البلاد. وبالنظر إلى سيطرة قوات الدعم السريع على نقاط التفتيش في دارفور وكردفان والخرطوم، والوجود الأكثر هيمنة للقوات المسلحة السودانية في المناطق الخالية من الصراعات، والتي تشمل موانئ بورتسودان وسواكن، فإن كلا الطرفين يتأثران بنفس القدر.

ومع استمرار الصراع، تواصل الأطراف المتحاربة الاستيلاء على الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها عبر مناطق الهيمنة. وبالنظر إلى زيادة تكلفة الصراع مع مرور الوقت، واستنزاف الموارد الحالية للتمويل السياسي والعسكري، من المتوقع زيادة المنافسة على الموارد الإنتاجية، بؤر الإنتاج، وطرق التجارة من قبل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. يهدد الصراع العمليات التجارية لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات

---

[١٤] الخبير.١٠، مزارع متوسط الحجم، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[١٥] الخبير.٣، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٥، خبير سياسي، ١٣ يوليو ٢٠٢٣.

[١٦] الخبير.٢، خبير سياسي، ٢ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.٣، خبير أغذية زراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٨، خبير INGO، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

[١٧] الخبير.٦، خبير لوجستيات الأغذية الزراعية، ١٧ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[١٨] الخبير.١٦، مزارع واسع النطاق وخبير في الأغذية الزراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣.

[١٩] الخبير.١٦، مزارع واسع النطاق وخبير في الأغذية الزراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣.

الدعم السريع في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية، ويؤثر بشكل مباشر على قدرة كل فصيل على إدارة تدفقات التمويل السياسي المحلي كما كان الوضع قبل أبريل ٢٠٢٣.

ومع توسع الهيمنة الاقتصادية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من خلال نظام السيطرة على الريع والمحسوبية، أصبح المشهد الاقتصادي مقيدا بشكل متزايد للجهات الفاعلة في مجال الزراعة والأغذية الزراعية غير المنتسبة إلى كتل السلطة هذه. أدت السيطرة الاحتكارية التي مارستها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بشكل أساسي إلى تهميش مساعي القطاع الخاص المستقل، وحرمان المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مما أدى إلى تفاقم التوزيع غير المتماثل للقوة الاقتصادية. وقد ساهمت هذه البيئة الاقتصادية الانكماشية في مزاحمة أصحاب المصلحة التجاريين المستقلين، مما عزز الاحتكار الثنائي للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في المجال الاقتصادي.

٤ آثار الصراع المسلح على النظام الزراعي الغذائي

كان للصراع آثار مدمرة على الاقتصاد السوداني، لا سيما على النظام الزراعي الغذائي والأمن الغذائي. تظهر الأدلة المبكرة من مختلف التقييمات السريعة أن الصراع أدى إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي (أبوشامة واخرون، ٢٠٢٣). تسلط هذه الدراسة المستندة إلى الأقمار الصناعية الضوء على انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي، والذي يشمل إنتاج الأغذية وتصنيع الأغذية والتجارة حول الخرطوم. علاوة على ذلك، أظهرت الأدلة إغلاق أو تقليل العمليات من قبل شركات تصنيع الأغذية والمشروبات (كيروي واخرون، ٢٠٢٣). وبالمثل، استخدم صديق واخرون (٢٠٢٣) إطار نمذجة على مستوى الاقتصاد الكلي لتقدير التكلفة الاقتصادية للصراع المستمر. وتشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أنه في ضوء الخسارة الفادحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنحو ١٤,٦ مليار دولار أمريكي (٤٨ في المئة) إذا استمر الصراع حتى نهاية عام ٢٠٢٣، فمن المتوقع أن تبلغ خسائر القطاع الزراعي ١,٣ مليار دولار أمريكي (٢١,٤ في المئة). علاوة على ذلك، تبلغ خسائر الصناعة ٤,٧ مليار دولار أمريكي (٧٠,٨ في المئة)، منها خسارة تصنيع الأغذية وحدها ٠,٧ مليار دولار أمريكي (٥٢,١ في المئة) إذا استمرت الحرب حتى نهاية العام.

يتفاقم حجم تأثير الصراع على انعدام الأمن الغذائي بسبب حقيقة أنه قبل الصراع كان قطاع الأغذية الزراعية يعاني من نقص حاد في التمويل من قبل الحكومة، وأدى اعتماد القطاع على التمويل المحلي وعمليات السوق إلى زيادة مركزية أنشطة النظام الزراعي الغذائي حول الخرطوم، التي هي مركز الصراع الحالي. تشير التقديرات إلى أن الصراع الحالي من المرجح أن يدفع ٢ الي ٢,٥ مليون شخص إضافي إلى الجوع، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي في السودان (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢٣). ويضاف إلى ذلك حقيقة أن العديد من المزارعين إما لم يتمكنوا من الحصول على البذور المعتمدة أو لم يتمكنوا من تحمل تكاليفها في الوقت المحدد لموسم الانتاج الحالي (ميرسي كور، ٢٠٢٣؛ كيروي واخرون، *يصدر قريبا*).

أسفرت الطبيعة المتمحورة للصراع حول الخرطوم بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع عن آثار جذرية على مختلف مستويات النظام الزراعي الغذائي. نظرا لكون ولاية الخرطوم سوقا لنسبة كبيرة من المحاصيل المنتجة والمنتجات الغذائية الزراعية المصنعة، ومركزا تجاريا ومصرفيا، ومضيفا للمؤسسات والكيانات الحكومية الاتحادية، فقد أدى إلى شلل جزئي في انظمة الزراعة والأغذية الزراعية في بداية الصراع. ونظرا لمركزية قنوات إنتاج الأغذية الزراعية وتوزيعها، فضلا عن عمليات القطاع المصرفي في الخرطوم، وهي الموقع الرئيسي للقتال، يتعاظم الضغط على الحكومات المحلية في الولايات الأخرى (ولايات الإنتاج) ذات القدرات المالية والبشرية المحدودة[٢٠]. علاوة على ذلك، سلط الصراع الضوء على مدى تجزؤ سلاسل القيمة الزراعية في السودان، وعدم وجود أنظمة فعالة لسلسلة التوريد في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية في السودان، مما يحد من نطاق تدخلات الحكومات الولائية لتخفيف الضغط على حالة الأمن الغذائي.

يسلط الشكل ٥ أدناه الضوء على القنوات الرئيسية التي يؤثر الصراع من خلالها على إنتاجية النظام الزراعي الغذائي في السودان. وعلى وجه التحديد، تأثيره على المزارعين والرعاة (المنتجين) والتجار ومجهزي المنتجات الزراعية والمصدرين والمستوردين فضلا عن المستهلكين. تختلف درجة التأثير والتحديات التي تواجه الملاحظات المختلفة للنظام الزراعي الغذائي اعتمادا على شدة الصراع في المنطقة إلى جانب عوامل متشابكة أخرى مثل القطاع المصرفي والمالي والقطاع العام. ندرس كل من هذه القنوات بمزيد من العمق أدناه.

[٢٠] الخبير.١٢، خبير الأغذية الزراعية، ١٧ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.١، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ١٢ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.١٠، مزارع متوسط الحجم، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

الشكل ٥: قنوات تأثير الصراع على النظام الزراعي الغذائي

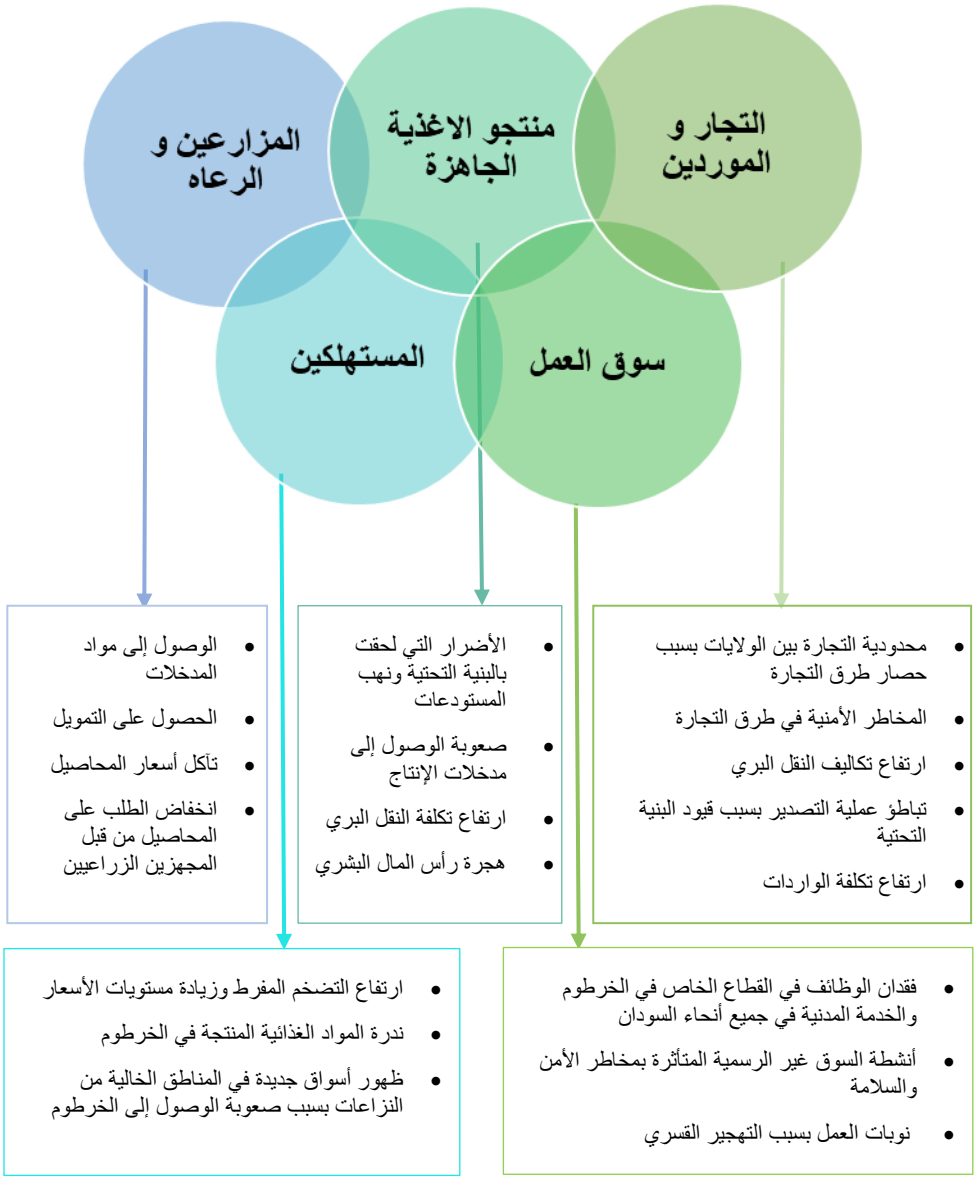

المصدر: تصميم المؤلفين.

١٠٤ منتجو الأغذية غير المصنعة

للمواجهات العنيفة في إطار الصراع الدائر والمقترنة بالقيود الهيكلية في البنية التحتية في السودان آثار مباشرة على منتجي الأغذية الأولية (غير المصنعة) في كل من مناطق الصراع والمناطق الخالية من الصراع. وبالإضافة إلى المخاوف الأمنية واحتداد الوضع الأمني، إلى جانب النزوح القسري للسكان في مناطق الصراع، فإن صعوبة الحصول على التمويل والخدمات الإرشادية ومدخلات الإنتاج مثل البذور المحسنة والوقود، يضخم التحدي الذي يواجه المزارعين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تضاؤل أسعار المحاصيل والمنتجات الغذائية الأولية هو نتيجة ثانوية للتغيرات الجذرية في نظم أسواق الأغذية، إلى جانب المخاطر الأمنية وغيرها من تقلبات الاقتصاد الكلي. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تفاقم المخاطر التي يتعرض لها منتجو الأغذية على مختلف مستويات النظام الزراعي الغذائي.

١٠١٠٤ المزارعون والرعاة في مناطق الصراع

في الخرطوم، ينتج المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة محاصيل البستنة الرئيسية، التي يباع معظمها في الأسواق المحلية في ضواحي الخرطوم، حيث القتال أقل حدة. إن البستنة في ولاية الخرطوم، كونها المنتج الزراعي الأولي الأكثر انتشارا، تعوقها إمدادات الأسواق المحلية بعكس ما كان الحال قبل اندلاع الصراع، ويعزى ذلك إلى انعدام الأمن في طرق النقل داخل الولاية، تدمير وحرق العديد من الأسواق الكبرى في الخرطوم، وتبادل إطلاق النار العنيف في مواقع مختلفة في جميع أنحاء الولاية.

مصدر غذائي رئيسي آخر تأثر إلى حد كبير بالصراع في ولاية الخرطوم هو انتاج الألبان. يتأثر منتجو وموزعو الحليب في ولاية الخرطوم بالصراع من خلال الانخفاض الكبير في الطلب على الحليب، سواء للاستهلاك أو للتصنيع[٢١]. نظرا لإغلاق جميع مصانع معالجة الألبان، وتدمير بعض مرافق المعالجة بالنظر إلى المواجهة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فقد واجه إنتاج الحليب والألبان زيادة كبيرة في العرض مقارنة بالطلب من قبل شركات المعالجة، مما أدى إلى انخفاض أسعار الحليب وزيادة نفايات الحليب.

وفي مناطق الصراع في دارفور وكردفان، تشير التقديرات إلى أن المساحة المزروعة قد انخفضت انخفاضا حادا أكثر مما هي عليه في المناطق التي لا تشهد صراعات. ويشير المشاركون في الاستطلاع إلى أن المساحة المزروعة قد انخفضت تقريبا بأكثر من ٦٥ في المئة وفقا للتقديرات التقريبية للموسم، مما يشكل تهديدات خطيرة لإنتاج المحاصيل في المنطقة[٢٢]. في كادوقلي، أبلغ المزارعون عن أدنى نسبة في نية الزراعة خلال موسم الزراعة الصيفي (ميرسي كور، ٢٠٢٣). ويعزى ذلك إلى المخاطر الأمنية والآثار المحلية للصراع. وتمثل المزارعات (النساء) في منطقتي دارفور وكردفان فصيلة مهمة من منتجي الأغذية في المنطقة. وفي ضوء الصراع، تصبح المزارعات الجزء الأكثر تضررا في سلسلة القيمة الغذائية الزراعية. على سبيل المثال، تزرع المزارعات الفول السوداني في المقام الأول حيث أفادت ٢٤ في المئة من النساء أنه محصولهن الأساسي (ميرسي كور، ٢٠٢٣). ويترتب على انعدام الأمن وصعوبة الوصول إلى المزارع انخفاض في مشاركة المزارعات وبالتالي فرق بين الجنسين خاصة خلال موسم الزراعة، مما يشكل أخطار محتملة للنزوح الداخلي.

إن وجود قوات الدعم السريع وهيمنتها في كردفان ودارفور له تداعيات على الأمن والاستيلاء المحتمل على الأراضي الزراعية. ستتأثر محاصيل التصدير مثل الفول السوداني والصمغ العربي والسمسم المزروعة في المناطق الغربية من السودان بطريقتين. إن عدم اليقين بشأن تسويق المنتجات، وتشريد الأسر والقوى العاملة، والقتال العنيف، يحد من قدرة المزارعين على زراعة المساحة المعتادة من الأرض، حيث ألقى ٣١ في المئة من المزارعين الذين لا ينوون الزراعة على الإطلاق هذا الموسم باللوم على الصراع الأخير في قرارهم، مقارنة ب ١٦ في المئة من المزارعين الذين أشاروا إلى نيتهم الزراعة في وقت لاحق من الموسم (ميرسي كور، ٢٠٢٣). علاوة على ذلك، فإن ربحية زراعة المحاصيل التي تصدر لخارج السودان نظرا لمحدودية حركة البضائع داخل وخارج تلك المناطق تدفع المزارعين بعيدا عن زراعة محاصيل الصادر. ونظرا للوضع الأمني وعدم اليقين لدى المزارعين، تحول العديد من المزارعين إلى زراعة الذرة الرفيعة والدخن في مناطق اقل تأثراً بالصراع[٢٣]. تؤكد هذه النتيجة نتائج المسح التي أجرتها ميرسي كور (٢٠٢٣)، والتي تسلط الضوء على تحول كبير من المحاصيل النقدية نحو المحاصيل الاستهلاكية حيث قام ٧٩ في المئة من المزارعين بزراعة الذرة الرفيعة أو الدخن أو الذرة الشامية مقارنة ب ٧٥ في المئة في عام ٢٠٢٢.

قطاع الثروة الحيوانية هو قطاع فرعي آخر متأثر بالصراع الدائر وله آثار كبيرة على الاقتصاد السوداني، نظرا لأهميته الخاصة للاستخدام المحلي والتصدير. تشير التقديرات إلى أن التغير في دخل رعاة الماشية سينخفض بنسبة ٢٢,٣ في المئة (صديق واخرون، ٢٠٢٣) بسبب الصراع. وعلى الرغم من قلة المعلومات حول طرق الرعي التي يسلكها الرعاة وسط الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فمن المرجح أن يتأثر الرعاة في دارفور وكردفان بشدة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل حوالي ٤٠ في المئة من مجموع سكان السودان بشكل مباشر أو غير مباشر على طول سلسلة الثروة الحيوانية (الأيقاد، ٢٠١٣؛ بينكي، ٢٠١٢). ويحدث التأثير على الإنتاج الحيواني بثلاث طرق. أولا، يؤثر الصراع بشكل مباشر على جودة الثروة الحيوانية وصحتها بسبب صغر مساحة الأراضي المزروعة حيث يرعى الرعاة قطعانهم. ثانيا، قد يحفز الصراع على زيادة التوترات بين المزارعين والرعاة بسبب صغر مساحة الأراضي المتاحة، وبالتالي قلة العلف. ثالثا، إن إغلاق طرق التجارة وعدم القدرة على الوصول إلى وجهات التجارة المحلية مثل البطانة في الجزء الشرقي من السودان، ووجهات التصدير وحظائر التسمين يعرض سلسلة الثروة الحيوانية للخطر. وفي ضوء ذلك، تتعرض للخطر صادرات الثروة الحيوانية، التي تشكل حصة كبيرة من إيرادات صادرات القوات المسلحة السودانية.

من الأمور الحاسمة لتوسيع الصراع على أساس الموارد الطبيعية والاستيلاء على الريع جهود قوات الدعم السريع للسيطرة على الأبيض في شمال كردفان. تستضيف الأبيض أحد أكبر أسواق المحاصيل والماشية في السودان، حيث يتركز سوق الحبوب والمحاصيل. أسعار الحبوب وتبادل مجموعة متنوعة من المواد الغذائية الأساسية يحدث في الأبيض. إن السيطرة على أسواق المحاصيل وإمكانية الوصول إليها ليست منفصلة تماما

---

[٢١] الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٢٢] الخبير.١٠، مزارع متوسط الحجم، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[٢٣] الخبير.٣، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

عن التوسع الجغرافي للصراع. ويشكل سقوط الأبيض في أيدي أحد الفصائل المتحاربة مخاوف جدية لاستمرار القتال، بسبب إمكانية الوصول إلى مطار الأبيض الدولي، فضلا عن مستقبل الإنتاج الزراعي والحصاد وأسعار المحاصيل في جميع أنحاء السودان[٢٤].

٢٠١٠٤ المزارعون في المناطق الخالية من الصراع

لا يزال المزارعون في المناطق التي لا تشهد صراعات، ومعظمهم في ولايات الجزيرة والقضارف وكسلا والنيل الأبيض، يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل والمدخلات الزراعية وعدم اليقين بشأن ربحية الزراعة. يسلط تحليلنا الضوء على أن كل من صغار وكبار المزارعين حتى في المناطق الخالية من الصراع يعانون بسبب صعوبة الحصول على التمويل[٢٥]. يتم تمويل الإنتاج الزراعي في الغالب من خلال القطاع المصرفي المحلي، الذي أظهر في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالاستثمار في المشاريع الزراعية. وبما ان معاملات تمويل موسم الصيف الزراعي تحدث عادة في أبريل - مايو من كل عام؛ لم يحدث التوزيع الكافي لتمويل الموسم الزراعي بسبب الصراع[٢٦].

على الرغم من أن العديد من المنظمات الحكومية مثل مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك وبعض البنوك التجارية قد انتقلت إلى بورتسودان، إلا أن افتقار بنك السودان المركزي والبنك الزراعي إلى خطط تشغيل الطوارئ لا يزال يضر بالقطاع الزراعي[٢٧]. إن فشل بنك السودان المركزي والقطاع المصرفي في استئناف عملياتهما على وجه السرعة، بسبب طبيعتهما المركزية في الخرطوم، قد شكل أكبر عائق أمام المزارعين في المناطق الخالية من الصراعات[٢٨]. وقد شكل انخفاض قدرة القطاع المصرفي على الانتعاش في خضم القتال تحديات خطيرة لعمليات الزراعة وإنتاج الأغذية الزراعية واستيراد وتصدير السلع الغذائية. ويقلل افتقار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل من قدرتهم على شراء مدخلات الانتاج، التي تندر هذا الموسم في ضوء الصراع. ومع ذلك، فإن المعاملات النقدية اليومية لصغار المزارعين تتأثر تأثرا ضئيلا بالنظر إلى تعاملاتهم النقدية خارج المصارف، غير أن الحصول على التمويل والسيولة لشراء مدخلات الإنتاج غير ممكن[٢٩]. وبالنسبة لكبار المزارعين، أعيقت إمكانية الحصول على رأس المال العامل المحلي والخدمات المصرفية للزراعة التعاقدية، ونتيجة لذلك، توقفت العديد من أنشطة الزراعة التعاقدية[٣٠]، خاصة في منطقتي القضارف والنيل الأبيض. وقد لاحظ خبراء الدراسة أن العديد من كبار المزارعين الذين ينتجون الحبوب والمحاصيل المعمرة قد تأثروا بسبب الزيادات في تكاليف التشغيل والبيع بخسائر.[٣١]

أدى الصراع إلى انخفاض كبير في الأراضي المزروعة مع تحولات واضحة نحو إنتاج الذرة الرفيعة، والقمح بدرجة أقل، في ولايتي القضارف والنيل الأبيض. بالنسبة للقضارف، فإن تقدير المساحات المزروعة هذا الموسم لا يتجاوز ٥٠ في المئة من المساحة المزروعة في العام الماضي، مما يؤثر على الكمية المنتجة وأسعار المحاصيل. في ولاية النيل الأبيض، من المتوقع أن تنخفض مساحة الأراضي المزروعة بنسبة ٦٠ في المئة تقريبا وفقا للمزارعين على الأرض، مع تركيز أكبر على الذرة الرفيعة للاستهلاك وانخفاض كبير في المساحة من ١١٠ ألف فدان في عام ٢٠٢٢، إلى ما يقرب من ٤٥ ألف فدان حسب تقديرات يوليو ٢٠٢٣[٣٢]. كما أن نقص الموارد على مستوى الحكومات الولائية يعوق تدخل الحكومة لدعم الأنشطة الزراعية. ويعزى الانخفاض في المساحات المزروعة إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج، عدم توفر البذور المحسنة، عدم اليقين في الأسواق، وانخفاض أسعار المحاصيل في وقت الحصاد[٣٣].

التحول نحو الذرة الرفيعة له آثار على توفر البذور للموسم التالي، ويعتمد نجاح الموسم الزراعي في المناطق التي لا تشهد صراعات على توفر البذور، وحسب موسم الصيف لهذا العام، ستؤدي الكميات المتاحة المزروعة إلى نقص في بذور الموسم المقبل. ويشكل الدعم المقدم من البنك الزراعي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لصغار المزارعين إلى جانب البذور المنتجة ذاتياً ٧٠ في المئة من الإنتاج[٣٤]. بحلول يوليو ٢٠٢٣، بلغ توزيع البذور على ولايات النيل الأزرق والقضارف وكسلا وسنار والنيل الأبيض والبحر الأحمر وجنوب كردفان وشمال كردفان فقط ٣٣٠٠ طن من البذور (أخبار الأمم المتحدة، ٢٠٢٣). وبالتالي، فإن النقص في البذور يساهم بدوره في نقصان المساحات المزروعة.

---

[٢٤] الخبير.١٥، خبير سياسي، ١٣ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.٢، خبير سياسي، ٢ أغسطس ٢٠٢٣.

[٢٥] الخبير.١٦، مزارع واسع النطاق وخبير في الأغذية الزراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٢٦] الخبير.٣، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣.

[٢٧] الخبير.١٦، مزارع واسع النطاق وخبير في الأغذية الزراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣.

[٢٨] الخبير.٤، خبير الأغذية الزراعية، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٢٩] الخبير.٤، خبير الأغذية الزراعية، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٣٠] الخبير. ١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٣ يوليو ٢٠٢٣.

[٣١] الخبير.١٦، مزارع واسع النطاق وخبير في الأغذية الزراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣.

[٣٢] الخبير.١٠، مزارع متوسط، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[٣٣] الخبير.٦، خبير اللوجستيات والأغذية الزراعية، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[٣٤] الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

وبالمثل، لا تزال ولاية النيل الأزرق تشهد انشطة إنتاج زراعي. منطقة النيل الأزرق بارزة في إنتاج السمسم والصمغ العربي. يمكن أن تؤدي القيود المفروضة على إنتاج الصمغ العربي وتصديره إلى آثار كارثية على صناعات المشروبات والأدوية العالمية. في ضوء الصراع، أبلغ منتجو الصمغ العربي في السودان عن انهيار الأسعار بنسبة ٦٠ في المئة (الجزيرة، ٢٠٢٣). ومع ذلك، في ولاية النيل الأزرق، تستأنف الزراعة في المناطق البعيدة عن الاشتباكات بين قوات الدعم السريع والفصائل الأخرى - حيث يشكل الوصول إلى الأسواق تحديا كبيرا للمحاصيل المنتجة. الحصول على البذور واستخدامها يعتبر أيضا عاملا حاسما في موسم الزراعة. في استطلاع أجرته منظمة ميرسي كور (٢٠٢٣) للمزارعين مؤخراً، أفاد ٥ بالمئة فقط من المزارعين في ولاية النيل الأزرق انهم تلقوا البذور من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية أو منظمة الأغذية والزراعة. من بين من حصلوا على البذور، يشير٥٤ بالمائة إلى استخدام البذور المحلية بشكل أساسي بينما يستخدم ٢٦ بالمائة مزيجا من البذور المحسنة والمحلية (ميرسي كور، ٢٠٢٣).

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الصراع وانخفاض فرص الحصول على التكنولوجيا، من المتوقع أن يعود المزارعون إلى طرق أكثر تقليدية للزراعة ولن يستثمروا في تكنولوجيا أعلى لزيادة الحصاد. إن العودة إلى الزراعة التي تتطلب كثافة عمالية عالية مقارنة بالزراعة كثيفة رأس المال تقيد انتاج وإنتاجية المحاصيل - لا سيما في المناطق التي تغيرت فيها ديناميكيات سوق العمل. العديد من المزارعين الذين لديهم آلات عالية التقنية، حتى في المناطق الأكثر أمانا مثل القضارف، مدفوعين بعدم اليقين في السوق والصراع المستمر، أوقفوا رؤوس أموالهم ولجأوا إلى العمالة [٣٥]. يمكن أن تسفر النتيجة المحتملة لمثل هذه الشكوك عن آثار خطيرة على إنتاجية القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء.

يمثل أحد القيود الرئيسية أمام موسم الإنتاج الزراعي الحالي انخفاض خدمات الإرشاد الزراعي المقدمة من المؤسسات الحكومية. على مستوى الولايات، تأثرت مؤسسات الحكم المحلي في جميع أنحاء السودان بالصراع المستمر في الخرطوم. وقد أعاقت مركزية التمويل الحكومي واعتماد وزارات الولايات على الحكومة الاتحادية الحصول على الدعم المالي بسبب عدم تشغيل الوزارات الاتحادية ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

ومع ذلك، تشير الأدلة المستقاة من مقابلات خبراء الدراسة الرئيسيين إلى أن المزارعات في المناطق الخالية من الصراع يشكلن شريحة مرنة من قطاع إنتاج الأغذية الزراعية[٣٦]. تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن المزارعات العاملات في تعاونيات كبيرة، لا سيما في القضارف، استفدن تاريخيا من التعلم بالممارسة، وتبادل المهارات والخبرات، ولكن الأهم من ذلك من خلال نشر المعلومات المفيدة. هنالك جهود يبذلها المجتمع المدني المحلي لدعم التعاونيات النسائية في المنطقة، مما قد يسفر عن اتجاهات إيجابية فيما يتعلق بإنتاج وإنتاجية المحاصيل الاستهلاكية الرئيسية.

٢٠٤ مصنعي المنتجات الزراعية والأغذية

وقد تأثرت شركات تصنيع الاغذية والمنتجات الزراعية بشكل كبير بالصراع من خلال فقدان السلع المصنعة الجاهزة للبيع والمخزنة في المستودعات بسبب نهب وحرق المستودعات في جميع أنحاء السودان، ومن خلال تدمير ونهب وحتى حرق مصانع الإنتاج في الخرطوم.

وقد أكد خبراء الدراسة أن أشد تأثير الصراع قسوة في انظمة الزراعة والاغذية كان على شركات التصنيع الزراعية. بسبب القتال العنيف بالقرب من المنطقة الصناعية بالخرطوم بحري، حيث توجد العديد من مصانع الاغذية والمنتجات، توقفت ١٣ في المئة من شركات انتاج الأغذية العاملة في الخرطوم عن العمل بشكل دائم، وأغلقت ٥٣ في المئة مؤقتا، وخفضت ٢٠ في المئة عملياتها بشكل كبير (كيروي وآخرون، ٢٠٢٣).

وقد أثرت مركزية الخرطوم في عمليات القطاع الخاص وتنسيقه على شركات تصنيع المنتجات الزراعية التي تعمل خارج الخرطوم على قدم المساواة. يعمل حوالي ٥٧,١ في المئة من شركات المنتجات الزراعية والاغذية داخل الخرطوم فقط، و٣٥,٧ في المئة في كل من الخرطوم والولايات الأخرى (كيروي وآخرون، ٢٠٢٣). بالرغم من مداهمة مقار الشركات، وسرقة الخزائن والوثائق، والحد من المقرات الرئيسية في الخرطوم في دعم أنشطة الولايات الأخرى، كانت الشركات التي لها مكاتب إقليمية في جميع أنحاء السودان أكثر مرونة في مواجهة تدمير المصانع والمكاتب والمخازن في الخرطوم[٣٧]. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ العديد من شركات تصنيع المنتجات الزراعية التي تتخذ من الخرطوم مقرا لها عن خسائر في رأس المال المتداول وآثار نهب وسرقة المستودعات على عملياتها. وكان نهب السلع الغذائية المنتجة من المستودعات في الخرطوم والأبيض ونيالا هو الأكثر.

وخارج ولاية الخرطوم، فإن قدرة مصانع الاغذية والمنتجات الزراعية أقل، سواء من حيث العدد أو من حيث السعة [٣٨]. ولم يؤثر الصراع على مصانع تصنيع المنتجات الزراعية في المناطق الخالية من الصراع. وتعمل مصانع السمسم وحلج القطن بشكل طبيعي في ولايتي القضارف والنيل

[٣٥] الخبير.٦، خبير لوجستيات الأغذية الزراعية، ١٧ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٣٦] الخبير.١٢، خبير الأغذية الزراعية، ٧ أغسطس ٢٠٢٣.

[٣٧] الخبير.٣، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣.

[٣٨] الخبير.٥، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

الأبيض. عطبرة هي موقع آخر يتم فيه طحن القمح بعد تدمير أكبر مرافق طحن القمح في الخرطوم. ومع ذلك، فإن المصانع في منطقتي كردفان ودارفور لا تعمل – على الرغم من أن التقارير عن تدمير وحرق المصانع لم تظهر حتى الآن.

بعض الصناعات الرئيسية المتأثرة هي صناعات الألبان وزيت الطهي. ولا تعمل مرافق معالجة الألبان في الخرطوم، مما يترك الكثير من الحليب المنتج في السوق غير مصنع.[٣٩] أما بالنسبة لصناعة زيت الطهي، فإن العديد من مصنعيها يتمركزون في الخرطوم، مع العلم أن ٣٣ في المئة من المصانع العاملة في الخرطوم والذين شملتهم دراسة كيروي وآخرون (٢٠٢٣) هي مصانع للدهون والزيوت. ويعد الانخفاض في المعروض من زيت الطهي مؤشرا يدل على ان نتوقع زيادة واردات زيت الطهي في الفترة المقبلة[٤٠].

٣٠٤ تجار وموردو المواد الغذائية

على الرغم من توقيع إعلان جدة[٤١] في ١١ مايو ٢٠٢٣ من قبل الطرفين المتحاربين، والذي نص على الالتزام بحماية المدنيين والتنقل الآمن للأغذية والمحاصيل والماشية، إلا أن هذا الالتزام لم يتحقق بالكامل على أرض الواقع. وقد تم الإبلاغ عن إغلاق طرق التجارة ونهب السلع عند نقاط التفتيش في جميع أنحاء السودان، بنسب متفاوتة بين المناطق المختلفة. لم يشكل الصراع المستمر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تحديا لأمن طرق التجارة التقليدية فحسب، بل زاد أيضا من تكاليف تسويق ونقل المنتجات الزراعية والغذائية بين الولايات. بالإضافة إلى ذلك، تأثر تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والغذائية بشكل كبير في ظل استمرار الصراع.

يتم نقل ما يقرب من ٩٥ في المئة من المحاصيل والأغذية في السودان باستخدام الشاحنات البرية، ٥٥ في المئة منها يقدمها أصحاب الشاحنات الخاصة[٤٢]. وفي ضوء إغلاق البنوك، زيادة الطلب على الجنيه السوداني وارتفاع التضخم، زيادة أسعار الوقود، وطرق التجارة غير الآمنة، ارتفعت تكلفة نقل السلع بنحو ٢٥٠ في المئة[٤٣]. وتعزى هذه الزيادة إلى العوامل المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى الاضطراب الكامل في أسعار السوق، مما يسهل المضاربة في الاسعار من قبل أصحاب الشاحنات والسائقين. وأشار أحد خبراء الدراسة من شركة كبيرة لإنتاج الأغذية إلى أنه اعتبارا من يوليو ٢٠٢٣، تجاوزت تكلفة تأمين المستودعات والنقل بالشاحنات المحلية ونقل المواد الغذائية من كادوقلي، في جنوب كردفان إلى ولاية الجزيرة، ٤٠ ألف دولار أمريكي[٤٤]. أفاد الخبراء في مجالات إنتاج وتجارة الأغذية أن هيئة الضرائب قد حشدت الجهود لتحصيل الضرائب من التجار والمنتجين المحليين على مستوى السودان[٤٥]. غير أنه لم تتم مراعاة الحاجة الملحة إلى توصيل السلع الأساسية بتكلفة منخفضة. سلط المستجيبون لأسئلة الدراسة الضوء على أن المكاتب الحكومية تصر على عدم التساهل وغالبا ما تعقد الاجراءات لتجار المواد الغذائية بين الولايات.

إن مركزية الخرطوم في الاقتصاد السوداني لها نتائج مدمرة على أسواق المواد الغذائية والنقل. الخرطوم، كونها المحور المركزي والسوق لكثير من المحاصيل، ومرافق إنتاج الأغذية الزراعية، وشركات القطاعين العام والخاص، لها آثار كبيرة على النظم الزراعية والغذائية في جميع أنحاء السودان. أدى إغلاق طرق التجارة داخل وخارج الخرطوم إلى انخفاض حاد في أسعار المنتجات التي كانت تباع في الغالب في الخرطوم (المنتجات البستانية كالبطيخ والموز على سبيل المثال).

وأفيد بأن مداخل ومخارج الخرطوم بها نقاط تفتيش يتم فيها فحص المركبات ويستوجب ذلك في كثير من الأحيان البقاء لبضعة أيام قبل الحصول على تصريح للتحرك[٤٦]. وعلى الرغم من أن مغادرة الخرطوم صعبة ومليئة بمخاطر السرقة وفقدان المنتجات، إلا أن المنظمات الدولية غالبا ما تنجح في تسهيل حركة السلع. ومع ذلك، فقد سلط المستجيبون لأسئلة الدراسة الضوء على سرقة الشاحنات والمركبات والسلع عند نقاط التفتيش. أفادت شركة كبيرة لتصنيع المواد الغذائية أن نقاط التفتيش من الخرطوم إلى الجزيرة، والخرطوم إلى بورتسودان تتطلب موافقة ضباط قوات الدعم السريع، والتي غالبا ما تتطلب مدفوعات نقدية وعينية للحصول على الاذن بالمرور[٤٧]. الطريق بين الخرطوم وولاية النيل الأبيض أكثر أمانا من الطريق بين الخرطوم والجزيرة، ومع ذلك، لا تزال التوترات والمخاوف من امتداد الصراع إلى ولاية النيل الأبيض قائمة[٤٨].

---

[٣٩] الخبير.١٦، مزارع واسع النطاق وخبير في الأغذية الزراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٤٠] الخبير.٢، خبير سياسي، ٢ أغسطس ٢٠٢٣.

[٤١] إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان: https://www.state.gov/jeddah-declaration-of-commitment-to-protect-the-civilians-of-sudan/

[٤٢] الخبير.١١، خبير لوجستيات الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣

[٤٣] الخبير.١٠، مزارع متوسط الحجم، ١٧ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.١٣، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٤٤] الخبير.١٣، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٤٥] الخبير.١١، لوجستيات الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٤، خبير الأغذية الزراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣.

[٤٦] الخبير.١٣، مزارع ومعالج زراعي على نطاق واسع، ١٦ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.٤، خبير أغذية زراعية، ١٦ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٤٧] الخبير.١٣، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٤٨] الخبير.١٥، خبير سياسي، ١٣ يوليو ٢٠٢٣.

تعمل الطرق التجارية خارج الخرطوم بين الجزيرة والقضارف وكسلا والنيل الأبيض كالمعتاد[٤٩]. ومع ذلك، سلط بعض الخبراء الضوء على حوادث السطو والسرقة من المجتمعات المحلية على طول الطريق المؤدي إلى هيا وبورتسودان. وفي الأسابيع الأخيرة، أدت التقارير المتعلقة بعسكرة القوات المسلحة السودانية في تلك المناطق وزيادة الأمن في طرق التجارة الشمالية الشرقية في السودان إلى جعل الطريق أكثر سهولة من قبل المنتجين والتجار والمصدرين.

وتتسم طرق التجارة من والى دارفور وكردفان بمخاطر أمنية كبيرة، مما جعل حركة السلع الأساسية من والى هاتين المنطقتين[٥٠] معلقة. ويشكل ذلك تهديداً لإيصال مدخلات الانتاج إلى الأسواق المحلية وحركة محاصيل التصدير من تلك المناطق. ومن المتوقع أن تنخفض صادرات الفول السوداني والسمسم والقطن والصمغ العربي من دارفور وكردفان من حيث الكمية والعائدات. وقبل القتال في منطقتي دارفور وكردفان، استمرت الطرق التجارية لنقل المنتجات الزراعية للتصدير وإلى ولايات أخرى (غير الخرطوم). ومع ذلك، منذ اندلاع الصراع، أصبحت حركة السلع داخل الولايات والمحليات أكثر صعوبة. وقد حدد المشاركون في الاستطلاع أن الطريق عبر بارا والطريق إلى كادوقلي في جنوب كردفان لا يمكن الوصول إليهما، مما يجعل كوستي، في ولاية النيل الأبيض، المحطة الأخيرة لتنقل السلع[٥١]. وقد سلط المشاركون الضوء على تدفق المنتجات الغذائية من ليبيا وتشاد في أسواق الفاشر، والمنتجات من جنوب السودان في الضعين، مما يؤكد أن الوصول إلى هذه المناطق ممكناً بشكل أكبر من البلدان المجاورة مقارنة بالوصول اليها من مناطق أخرى داخل السودان[٥٢]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخدمات اللوجستية لصادرات الثروة الحيوانية حساسة، لا سيما بالنسبة لصادرات الحيوانات الحية. توجد السلطات المخولة باعتماد اللحوم في الغالب في الخرطوم وبورتسودان. عليه، فإن صعوبة الوصول إلى الحجر الصحي للحيوانات واللقاحات والنقص في العقاقير البيطرية يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية.

للصراع آثار كبيرة على صادرات وواردات المنتجات الغذائية. في بداية الصراع، خفض ميناء بورتسودان عملياته إلى ما يقرب من التوقف. استمرت واردات السلع، وإن كان ذلك بشروط أكثر صعوبة بالنسبة لمستوردي الأغذية، ومدخلات الانتاج مثل الأسمدة[٥٣]. أحد الأسباب الرئيسية لتباطؤ الواردات هو ان الموردين يطلبون الدفع المسبق من المشترين المحليين الذين يعملون في بيئة غير مصرفية[٥٤]. بالإضافة إلى ذلك، يعزى تباطؤ الواردات إلى عدم اليقين بشأن طرق النقل بالشاحنات والقوة الشرائية للمستهلكين في ضوء الانخفاض المتوقع في دخل مختلف طبقات المجتمع في الريف أو الحضر - ومع ذلك فإن أسعار الواردات والاستيراد يحددها الطلب على السلع. على الرغم من ذلك، يتوقع أن تزداد واردات المنتجات الغذائية مثل القمح والأطعمة المصنعة الأخرى نسبة إلى محدودية القدرة الإنتاجية المحلية (صديق واخرون، ٢٠٢٣).

على الرغم من أن بنك السودان المركزي[٥٥] استبدل نظام التصدير الإلكتروني بنظام ورقي للسماح باستئناف الصادرات عبر بورتسودان، فقد بدأت صادرات المنتجات الغذائية الزراعية عملياتها فعليا اعتبارا من منتصف يوليو ٢٠٢٣[٥٦]. وهكذا، تسبب الصراع في انخفاض عائدات التصدير المباشرة وغير المباشرة للربع الثاني من عام ٢٠٢٣، مع تقارير عن هدر الأغذية في الميناء بسبب عدم وجود مرافق تخزين كافية. التصدير من ولايات القضارف وكسلا والجزيرة والنيل الأبيض والنيل الأزرق أصبح ممكناً حاليا. ومع ذلك، فإن الانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية المصدرة سيتسبب في خسائر للمزارعين والمصدرين[٥٧]. كما أن صعوبة إصدار وثائق التصدير والموافقات عليها تقلل أيضا من كمية وتواتر الصادرات من بورتسودان. علاوة على ذلك، فإن تباطؤ الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف النقل إلى بورتسودان، وتكاليف التخزين والشحن، يتيح مجالا للتهريب عبر الحدود والنقل غير المشروع للبضائع[٥٨].

٤.٤ المستهلكين

على المستوى الوطني، من المتوقع أن تفقد الأسر نصف دخلها تقريبا مقارنة بمستويات الدخل لعام ٢٠٢١، إذا استمر الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حتى نهاية عام ٢٠٢٣ (صديق واخرون، ٢٠٢٣). علاوة على ذلك، يظهر التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي الذي أجراه صديق واخرون (٢٠٢٣) أن الخسائر في دخل سكان الحضر مقارنة بسكان الريف أكثر حدة، بالنظر إلى طبيعة تمحور الصراع حول

---

[٤٩] الخبير.٤، خبير الأغذية الزراعية، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٥٠] الخبير.١٣، مزارع ومعالج زراعي على نطاق واسع، ١٦ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.٦، خبير لوجستيات الأغذية الزراعية، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[٥١] الخبير.٥، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣.

[٥٢] الخبير.٥، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣.

[٥٣] الخبير.١٦، مزارع واسع النطاق وخبير أغذية زراعية، ٤ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.٤، خبير أغذية زراعية، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٥٤] الخبير.٤، خبير الأغذية الزراعية، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٥٥] CBOS. ٢٠٢٣. ضوابط ومنشورات ما بعد ١٥ أبريل.

[٥٦] الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٥٧] الخبير.٦، خبير لوجستيات الأغذية الزراعية، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[٥٨] الخبير.٥، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٠، مزارع متوسط الحجم، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

الخرطوم. وقد أثر الصراع على الطبقة المتوسطة الدخل في ضوء النزوح القسري لسكان الحضر في الخرطوم إلى ولايات أخرى وعبر الحدود الى دول اخرى، مما أدى إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي على العديد من المنتجات الغذائية التي كانت تستهلك سابقا في العاصمة الخرطوم[٥٩].

للصراع آثار سلبية واضحة على دخل سكان الحضر، لا سيما في ولاية الخرطوم، وبدرجة أقل في المراكز الحضرية الأخرى في جميع أنحاء السودان. وارتفعت أسعار السلع الغذائية خمسة أضعاف، خاصة أسعار الأغذية المجهزة، نظرا لزيادة الطلب ومحدودية العرض[٦٠]. يؤدي انخفاض دخل الأسر بجانب الزيادات في أسعار السلع والخدمات والأضرار التي لحقت بأصول الأسر والبنية التحتية إلى زيادة حدة الفقر اعتمادا على قدرة الأسر على تحويل الموارد والمرونة في احلال المواد الاستهلاكية ببعضها البعض (صديق واخرون، ٢٠٢٣). في ضوء تقلص فرص التوظيف في القطاع الخاص وفقدان الوظائف، بالإضافة إلى عدم قدرة القطاع العام على دفع رواتب موظفيه منذ أبريل ٢٠٢٣، فإن نسبة أكبر من سكان السودان معرضة لانخفاض وتذبذب دخلها ومستويات استهلاكها. عليه، فانه من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر على المستوى الوطني بنسبة ٤,٥ في المئة مقارنة بعام ٢٠٢١، مما يدفع ١,٨ مليون شخص إضافي إلى الفقر، إذا استمر الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حتى نهاية عام ٢٠٢٣ (صديق واخرون، ٢٠٢٣).

تشكل ولاية الخرطوم ٤٠-٥٠ في المئة من السوق للعديد من المنتجات الزراعية الأولية والأغذية المصنعة[٦١]. تؤثر طبيعة الصراع المتمحورة حول الخرطوم على مستويات الاستهلاك والتغذية للسكان الذين ما زالوا يقيمون في ريف الخرطوم وفي مناطق أخرى في السودان. وفي المناطق الواقعة خارج الخرطوم، ازدهرت الأسواق المحلية بالسلع الغذائية التي كانت تسوق في الغالب بأسواق الخرطوم قبل اندلاع الصراع وإغلاق طرق التجارة الرئيسية، [٦٢]ومع ذلك، وبسبب انخفاض مستويات الدخل حتى في المناطق الريفية، لا تزال الزيادة في الاستهلاك غير واضحة. ويحد نقص الدخل المتاح من قدرة الأفراد على شراء المنتجات الغذائية على الرغم من زيادة العرض في المناطق الواقعة خارج الخرطوم[٦٣]. ويرتبط الانخفاض في مستويات الدخل، إلى جانب زيادة الفقر، ارتباطا مباشرا بانخفاض مستويات الاستهلاك - حيث يحفز انخفاض الاستهلاك زيادة تصدير المواد الخام مقارنة بالمنتجات الزراعية المصنعة[٦٤].

٥٠٤ سوق العمل

بشكل عام، يؤدي انكماش انظمة الزراعة والاغذية إلى تقليل التوظيف بنسبة ٢٣ في المئة مقارنة بمستويات التوظيف في عام ٢٠٢١ (صديق واخرون، ٢٠٢٣). يعتبر القطاع الصناعي، بما في ذلك شركات التصنيع الزراعي العاملة في الخرطوم والولايات الأخرى، القطاع الأكثر تضررا في بالصراع الجاري (صديق واخرون،٢٠٢٣؛ كيروي وآخرون، ٢٠٢٣). علاوة على ذلك، تأثر التوظيف في الخدمة المدنية بسبب هيكل الحوكمة المركزية في السودان، حيث لا تزال وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي غير قادرة على دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية اعتبارا من أبريل ٢٠٢٣، مما يترك نسبة كبيرة من القوى العاملة عاطلة عن العمل أو عاملة بدون أجر. بالإضافة إلى ذلك، تسبب الصراع في فرار مئات الآلاف من الأفراد الى خارج السودان، مما أدى إلى هجرة نسبة كبيرة من راس المال البشري متضمنة المهنيين ذوي الكفاءات العالية في مختلف القطاعات[٦٥]. يتوقع ان تستمر التداعيات على ديناميكيات سوق العمل في التغير نظراً لديناميكية الصراع من حيث شدته وتوزعه الجغرافي.

يعد الصراع العنيف والنزوح القسري للسكان في الولايات الزراعية محركاً رئيسياً لتحويل العمالة بعيدا عن الزراعة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل ومدخلات الانتاج وتعطيل أسواق المواد الغذائية. كان انتقال العمالة من الزراعة إلى أنشطة أخرى مثل التعدين، لا سيما في غرب كردفان، موجوداً حتى قبل اندلاع الصراع[٦٦]. وفي غرب دارفور، وتحديدا في الجنينة، تسبب النزوح الداخلي والهجرة عبر الحدود إلى تشاد في آثار مباشرة على القوى العاملة الزراعية في تلك المناطق، وعلى إنتاج الغذاء. وتم تسليط الضوء على تقارير حظر سفر الشباب من ولاية النيل الأزرق، مما أثر بشكل أكبر على القوى العاملة الزراعية في المنطقة، مما يدل على إمكانية حدوث تحولات كبيرة في تكوين القوى العاملة الزراعية[٦٧]. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الهجرة الداخلية بين المحليات على حيازة الأراضي وكذلك زراعة الأراضي خاصة في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، مما يزيد من تفكيك/تغيير تكوين سوق العمل الزراعي[٦٨]. ومع ذلك، في المناطق التي لا تشهد صراعات، من المتوقع أن تؤدي

---

[٥٩] الخبير.٦، خبير اللوجستيات وسلسلة التوريد، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[٦٠] الخبير.١٠، مزارع متوسط، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[٦١] الخبير.٥، خبير الأغذية الزراعية، ٣ أغسطس ٢٠٢٣.

[٦٢] الخبير.٢، خبير سياسي، ٢ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٠، مزارع متوسط الحجم، ١٧ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.٦، خبير اللوجستيات وسلسلة التوريد، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

[٦٣] الخبير.١٨، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

[٦٤] الخبير.١٨، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

[٦٥] الخبير.١١.، خبير اللوجستيات وسلسلة التوريد، ٣ أغسطس ٢٠٢٣، الخبير.١٧، مزارع ومعالج زراعي على نطاق واسع، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٦٦] الخبير.١، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ١٢ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.١٢، خبير الأغذية الزراعية، ٧ أغسطس ٢٠٢٣.

[٦٧] الخبير.١، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ١٢ يوليو ٢٠٢٣.

[٦٨] الخبير.١، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ١٢ يوليو ٢٠٢٣.

الهجرة العكسية من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية مثل نزوح الناس من الخرطوم إلى وفرة العمالة (العمالة الاسرية) في القطاع الزراعي (صديق واخرون، ٢٠٢٣؛ "الخبير.٧.، مسؤول حكومي سابق، ٣١ يوليو ٢٠٢٣").

وتواجه ديناميكيات سوق العمل مزيدا من التحديات بسبب الصراع المستمر منها تجنيد الشباب للأنشطة المسلحة. قبل الصراع، اشارت دراسات أجريت حول توظيف الشباب، لا سيما في منطقة دارفور وكردفان، إلى زيادة تجنيد الشباب للانضمام إلى قوات الدعم السريع[٦٩]. وقد أدى ذلك تاريخيا إلى انخفاض أعداد المزارعين والرعاة الذين كانوا يشاركون في القوى العاملة الزراعية وأصبحوا بعد ذلك يقاتلون إلى جانب قوات الدعم السريع في الخرطوم وولايات أخرى. وقد أصبح الانضمام إلى قوات الدعم السريع يعتبر وظيفة مدرة للدخل، مما أدى إلى دفع نسبة كبيرة من الشباب بعيدا عن الإنتاج الزراعي، لا سيما وأن الزراعة لم تعد مربحة بسبب انخفاض أسعار المنتجات، وتشرذم نظم الزراعة الأغذية[٧٠].

إن خسائر قطاع انتاج وتصنيع المنتجات الزراعية وخيمة بنفس القدر على العمال، حيث إن ٤٧ في المئة من شركات تصنيع المنتجات الزراعية العاملة في الخرطوم والولايات الأخرى قد وضعت موظفيها في إجازة غير مدفوعة الأجر، ٢٠ في المئة منها أصبحت تعمل بقدرة منخفضة، ٢٠ في المئة منها قامت بتسريح موظفيها، ٧ في المئة منها أرسلت موظفيها في إجازة مدفوعة الأجر، و٧ في المئة فقط منها ظل موظفيها يعملون كالمعتاد (كيروي واخرون، ٢٠٢٣). علاوة على ذلك، وبما ان شركات تصنيع الأغذية والمنتجات الزراعية في الخرطوم كانت توفر وظائف غير مباشرة للمزارعين والتجار والوسطاء، فإن الصراع يؤثر على التوظيف في كل من هذه الشرائح من القوى العاملة[٧١]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في الخرطوم، والتي يعمل معظمها في تقديم خدمات الدعم والصناعات التحويلية الخفيفة[٧٢]، قد تضررت بشدة بسبب الصراع الجاري، مما أدى إلى إغلاق شبه كامل وتسريح كامل للموظفين على نطاق أوسع مقارنة بشركات تصنيع المنتجات الزراعية الكبيرة[٧٣]. وبالمثل، تأثرت الشركات الصغيرة والقطاع غير الرسمي الصغير مثل الباعة المتجولين وبائعي الشاي وصغار التجار بالصراع، سواء كان ذلك بسبب الاضطرار للنزوح من مناطق الصراع (مناطق العمليات العسكرية)، أو بسبب انخفاض الطلب على منتجاتهم[٧٤].

[٦٩] الخبير.٧، مسؤول حكومي سابق، ٣١ يوليو ٢٠٢٣، الخبير.١، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ١٢ يوليو ٢٠٢٣.

[٧٠] الخبير.٧، مسؤول حكومي سابق، ٣١ يوليو ٢٠٢٣.

[٧١] الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٧٢] الخبير.١٨، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

[٧٣] الخبير.١٧، مزارع واسع النطاق ومعالج زراعي، ١٦ يوليو ٢٠٢٣.

[٧٤] الخبير.١٨.، خبير المنظمات غير الحكومية الدولية، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣.

٥ الاستنتاجات والتوصيات

١٠٥ الاستنتاجات

تسلط هذه الدراسة الضوء على الاقتصاد السياسي للصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وتحدد الآثار العامة للصراع على مختلف الجهات الفاعلة في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية في كل من مناطق الصراع والمناطق الخالية من الصراع في السودان. وعلى وجه التحديد، فإن أهداف هذه الدراسة ذات شقين. أولا، يسلط التحليل الضوء على الطرق المختلفة التي جمع بها كلا طرفي الصراع الأصول داخل انظمة الزراعة والاغذية الزراعية بمرور الوقت وكيف أن التنافس على هذه الأصول تسبب ولو بشل جزئي في اندلاع الصراع. ثانيا، يبين التحليل القنوات التي تؤثر من خلالها الحرب على أجزاء مختلفة من انظمة الزراعة والاغذية الزراعية في البلاد، والتي يمكن أن تعطي مؤشرات حول التدخلات السياسية المطلوبة مباشرة بعد توقف الصراع. يعتمد التحليل على مقابلات متعمقة أجريت مع ١٨ خبيراً رئيسياً في أجزاء مختلفة من انظمة الزراعة والاغذية الزراعية في السودان، تشمل كل من الإنتاج، التصنيع الزراعي، والتجارة والتي أجريت بين يوليو وأغسطس ٢٠٢٣.

وقد اشتدت المنافسة الاقتصادية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في السنوات الأخيرة، مما سمح لكلا الفصيلين بمسارات متنوعة من التمويل السياسي وترسيخ سلطتهما بشكل أكبر. وضع نظام عمر البشير جذور التنافس السياسي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من خلال السماح لكل طرف بأن يصبح أكثر رسوخا في المؤسسات التجارية في القطاعات المختلفة. مع توسع قوات الدعم السريع في القطاعات الاقتصادية المنتجة، مثل التنمية الزراعية والقطاع المصرفي، استاءت قيادة القوات المسلحة السودانية بشكل متزايد من القوة الاقتصادية المتنامية لقوات الدعم السريع. علاوة على ذلك، سهل الاستقلال المالي لقوات الدعم السريع قدرتها على إنشاء اقتصاد مغلق، مما مكن المجموعة شبه العسكرية من توسيع تراكم الريع الاقتصادي. تمتلك قوات الدعم السريع دوافع اقتصادية عميقة لمحاولة الاستيلاء على الكيانات والموارد في الخرطوم وكردفان ودارفور خلال الصراع الحالي. وتشمل هذه الكيانات في الخرطوم الشركة السودانية للذهب وشركة الخرطوم للطباعة. إن توسع الصراع في دارفور وكردفان يسهل سيطرة قوات الدعم السريع على الأراضي والموارد المائية، فضلا عن السيطرة المحتملة على الأسواق الرئيسية للمحاصيل والماشية. اكتسبت قوات الدعم السريع موطئ قدم قوي في جميع أنحاء دارفور، مما اجج المزيد من الصراع ليس فقط مع القوات المسلحة السودانية، ولكن أيضا مع الجهات الفاعلة غير الحكومية وقادة الحركات المسلحة الأخرى. وأصبحت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، والحركة الشعبية/قطاع الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو فصيلين مشاركين في القتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق على التوالي. ويشكل تطور الصراع ليشمل المزيد من الفصائل المتحاربة تعقيدات خطيرة للقتال الدائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية والموارد المائية واستخدامها.

أثر الصراع بشدة على الجهات الفاعلة في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية (المنتجون والمصنعون والمصدرون) بشكل مباشر، كما كان له آثار كبيرة على الحصول على مدخلات الانتاج، النظام المصرفي، والبنية التحتية للتصنيع والتجارة. يتأثر صغار المزارعون في مناطق الصراع وشركات الإنتاج الزراعي في الخرطوم بشكل كبير على المدى القصير والمتوسط. وقد تأثرت شركات انتاج المنتجات الزراعية تأثرا شديدا بالصراع من خلال طريقتين: فقدان السلع المصنعة والمخزنة بسبب نهب وحرق المستودعات في جميع أنحاء البلاد، وثانيا، التدمير المادي ونهب وحرق مصانع الإنتاج في الخرطوم. ويتطلب هذان القطاعان من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة تدخلات استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل لتعزيز عملياتهما بمجرد توقف القتال.

يواجه صغار المزارعون والرعاة في دارفور وكردفان تحديين رئيسيين. أولهما، من المرجح أن يؤدي انعدام الأمن والسلامة إلى تعزيز النزوح القسري وهجرة الايدي العاملة من تلك المناطق. ثانيا، إن تدمير الأسواق المحلية وإغلاق مسارات التجارة بينهم وبين المناطق الأخرى داخل وخارج السودان سيزيد من تفاقم الوضع المزرى الذي يواجه هؤلاء المزارعون. وقد تضرر سكان الريف في دارفور وكردفان بشدة بسبب الصراع الدائر. وعلى وجه الخصوص، في غرب وجنوب دارفور، حيث للنزوح الداخلي والهجرة عبر الحدود إلى تشاد آثار مباشرة على القوى العاملة الزراعية في تلك المناطق، وعلى إنتاج الغذاء. عليه، يتوقع أن تنخفض المساحة المزروعة في هذه المناطق بأكثر من ٦٥ في المئة[٧٥].

وقد تأثر السكان في المناطق الخالية من الصراعات، ولا سيما أولئك الذين يعملون في الزراعة، سلبا بالانخفاض الكبير في الطلب على منتجاتهم الزراعية وأسعارها، إلى جانب الانخفاض الكبير في فرص الحصول على التمويل للأنشطة الزراعية. في السابق، كانت معظم المحاصيل الغذائية المنتجة تنقل إلى الخرطوم كسوق رئيسية للاستهلاك والتصنيع، أو إلى بورتسودان للتصدير. يؤدي تعطل طرق التجارة إلى دفع الأسعار إلى الانخفاض ويعزز حالة عدم اليقين داخل المجتمعات الزراعية - مما يجعلها تتحول من انتاج المحاصيل النقدية إلى المحاصيل الاستهلاكية مثل الذرة الرفيعة والقمح.

[٧٥] الخبير ١٠، مزارع متوسط الحجم، ١٧ يوليو ٢٠٢٣.

ومن المرجح أن يؤدي الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى تفكيك هيكل السلطة القائم. سيتطلب إنهاء الصراع سيطرة كبيرة على الموارد الاقتصادية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع واستخدام الأموال، والتي يتم استخدامها حاليا لمزيد من القتال بين الفصيلين. وفي الوقت نفسه، فإن الصراع المستمر له آثار هائلة على انظمة الزراعة والاغذية الزراعية والجهات الفاعلة فيه. ويخلص تحليلنا إلى أن صغار المزارعين في المناطق الخالية من الصراع هم الأكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمة، على الرغم من القيود الناجمة من انخفاض المساحات المزروعة، عدم اليقين، انخفاض أسعار المحاصيل، والتغيرات في نظم أسواق الأغذية. ومن المرجح أن يتعافى صغار المزارعون في المناطق الخالية من الصراع بسرعة، لا سيما إذا توفرت مدخلات الإنتاج (مثل البذور المحسنة) وكان هناك قدر أكبر من اليقين بشأن إمكانية تسويق منتجاتهم.

قد تؤدي طبيعة الصراع المتمحورة حول الخرطوم إلى لامركزية هياكل السوق والشركات وتعزيز المنافسة في الاقتصاد السوداني. حولت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة عملياتها من الخرطوم إلى ولايات أخرى مثل الجزيرة والقضارف وولاية النيل الأبيض. على المدى الطويل، قد يؤدي انتقال الشركات والعمالة إلى مناطق أخرى في السودان إلى نتائج إنمائية إيجابية في تلك المناطق. ومع ذلك، فقد تأثرت طرق التجارة وتكاليف سلسلة الامداد والصادرات والواردات كثيراً بشكل سلبي بسبب التقلبات في الأسعار، الزيادة الهائلة في تكاليف النقل البري، وزيادة تعقيد إجراءات الاستيراد ووثائق التصدير. كل هذا يشكل مخاوف جدية لميزان المدفوعات السوداني ومسار الاقتصاد الكلي.

٢٠٥ سيناريوهات الصراع والتوصيات

مع استمرار الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلى جانب جهود الوساطة الإقليمية والدولية الجارية، من الملح بشكل متزايد تحديد سيناريوهات مختلفة للمضي قدما وآثارها على التوصيات لتعزيز انظمة الزراعة والاغذية الزراعية في السودان. نناقش هنا سيناريو متفائل يتوقف فيه القتال العنيف قبل نهاية عام ٢٠٢٣، وسيناريو آخر متشائم يستمر فيه الصراع إلى ما بعد عام ٢٠٢٣.

السيناريو (المتفائل) ١: في حال نجاح الجهود الدولية لوقف إطلاق النار بشكل دائم، وتوقف القتال العنيف بنهاية عام ٢٠٢٣، فإن التوصيات الرئيسية للدراسة ستكون كما يلي:

- يجب أن تتضمن مفاوضات السلام والجهود المبذولة للتوفيق بين الأطراف قاعدة واسعة من الجهات الفاعلة خارج القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مع نصوص واضحة للموارد الاقتصادية والمالية واستخدامها، مثل الشفافية والمساءلة عن الموارد المالية، لتعزيز التوافق المؤسسي الذي يعزز تسوية سياسية مستقرة.
- ينبغي أن يشمل تمويل عملية السلام تمويل استثمارات القطاع الخاص، مع اتخاذ تدابير مثل فترات سماح أطول للتمويل وخفض تكاليف المعاملات لتعزيز المنافسة في القطاع الخاص، ولا سيما في قطاع تصنيع المنتجات الزراعية.
- الأطر القانونية والتنظيمية من قبل الحكومة الاتحادية، للإشراف على الاستثمارات والشراكات الأجنبية من قبل كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتسهيل وتفعيل قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص لعام ٢٠٢١ لتعزيز تنمية القطاع الخاص في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية.
- تفكيك احتكارات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية وتبسيط عمليات سلاسل القيمة، لتعزيز منافسة القطاع الخاص في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية.
- تمويل وبناء قدرات خدمات الإرشاد الزراعي للحكومات المحلية، لتعزيز قدرات التعاونيات الزراعية وزيادة إنتاجية العمل في الإنتاج الزراعي الأولي.
- يمكن للاستثمارات في مختلف انظمة الزراعة والاغذية الزراعية وتنمية قدرات الشباب في الزراعة أن تعزز زيادة اهتمام الشباب بالمشاركة في الإنتاج والخدمات الزراعية.
- تدريب وبناء قدرات الشباب في مخيمات النازحين داخليا لإشراك هذا الجزء من المجتمع في القطاع الزراعي وتعزيز رفع مستوى العمالة في هذا القطاع.

السيناريو (المتشائم) ٢: سيناريو استمرار الصراع لفترة أطول، ستكون التوصيات الرئيسية للدراسة كما يلي:

- فرض عقوبات على شركات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والأفراد المندمجين في شبكات الزبائنية التجارية لكلا الفصيلين؛ سواء في السودان أو في الخارج، هي خطوة ضرورية لتشديد القبضة على التمويل المسلح والسياسي السائد في الوضع الراهن.

- وقف الإعفاءات الضريبية الخاصة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتعديلات أسعار الصرف الجمركية، وغرس آليات التسعير التي تنطبق على جميع الجهات الفاعلة في مجال الأغذية الزراعية على قدم المساواة، لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص في أسواق التصدير والاستيراد في ظل استمرار الصراع.

- تدريب وتنمية قدرات المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركتها الفعالة في مفاوضات وقف إطلاق النار، والرصد والإبلاغ، وتيسير الاستجابات لحالات الطوارئ.

- التنسيق مع الحكومة المحلية على مستوى المحليات والمنظمات المجتمعية لتسهيل جهود توزيع البذور على غرار ما تقوم به منظمة الأغذية والزراعة بغرض الوصول إلى المزارعين الأكثر حوجه.

- يمكن تسهيل نقل المنتجات الزراعية الأولية والمنتجات المصنعة من خلال قوافل الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية لضمان الحركة الآمنة بين الولايات لهذه المنتجات، لا سيما في منطقتي كردفان ودارفور.

- تعتمد استعادة بنك السودان المركزي والخدمات المصرفية الإلكترونية على استمرار واستقرار إمدادات الطاقة وخدمات الاتصال ومراكز البيانات التي تتطلب التعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة. يمكن للبنوك التجارية التي تتحول إلى المحولات الخاصة ومراكز البيانات أن تدعم القطاع المصرفي بالاستمرار في تقديم الخدمات المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات المختلفة التي تعوق تطوير النظام الزراعي الغذائي لعقود من الزمن ستستمر في ظل أي من السيناريوهين. فيما يلي بعض الأمثلة على التوصيات ذات الصلة:

- يجب أن تقود وزارة الزراعة الاستراتيجية والتخطيط الزراعي بالتنسيق مع الوزارات المحلية ذات الصلة بالأغذية الزراعية وبدعم من شركاء التنمية، بهدف تنويع إنتاج المحاصيل وهياكل سوق المحاصيل في جميع أنحاء السودان.

- تعزيز روابط وتعاونيات المزارعين لتعزيز قدرة المزارعين على المساومة والسيطرة على أسعار السلع الأساسية.

- مزاحمة الوسطاء غير المنتجين في النظام الزراعي الغذائي من خلال إقامة روابط مباشرة بين المنتجين ومضيفي القيمة أو المصدرين.

- في خضم النزوح القسري لسكان الخرطوم إلى مناطق أخرى، وكثير منها ولايات زراعية، يمكن تعزيز الإنتاج الزراعي بالتدريب وبناء القدرات في مجال الزراعة وخدمات الدعم الزراعي في المناطق المضيفة.

- تقديم إعانات قصيرة الأجل لمدخلات انتاج المزارعين؛ لا سيما مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية وتكاليف الوقود خاصة في المناطق الخالية من النزاعات وتتمتع بفائض في العمالة لتحسين الانتاجية.

- إن تطوير مراكز البحث والتطوير في مناطق مختلفة لتحسين جودة البذور المحلية المنتجة يمكن أن يكون له آفاق إيجابية لمواسم الزراعة المستقبلية.

- مواءمة ترسيم حدود الأراضي وقوانين الأراضي العرفية في السودان، والأهم من ذلك في مناطق الصراع، للسماح بالاستخدام الفعال للأراضي للأغراض الزراعية.

- استقراء خرائط التربة وخصائصها بغرض وقاية وتغذية المحاصيل بشكل أفضل في المناطق المختلفة في السودان.

- الاستثمار في البنية التحتية والتنمية الريفية في السودان يفضي إلى تطوير القطاع الزراعي وتحفيزه لبلوغ غاية إمكاناته.

باختصار، بحثت هذه الورقة كيف أصبحت المنافسة المتزايدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مصدرا رئيسيا للخلاف بين المجموعتين، وأحد العوامل العديدة التي ساهمت في اندلاع الصراع في أبريل ٢٠٢٣. يقع جزء من مؤسسات كل منهما ضمن عناصر معينة من انظمة الزراعة والاغذية الزراعية، بما في ذلك ملكية الموارد الطبيعية وتصنيعها والمسالخ وتوطيدها من خلال سيطرتها على تراخيص المدخلات الزراعية والبنية التحتية التجارية الرئيسية. وفي المقابل، فإن العنف الناجم عن الصراع له آثار متباينة عبر مختلف المناطق وبين مختلف الجهات الفاعلة في انظمة الزراعة والاغذية الزراعية. ومن الواضح أن أفضل سيناريو هو وقف الصراع متبوعا بوضع سياسات واستثمارات تستهدف إنعاش القطاع الزراعي من هذه الصدمة. ومع ذلك، حتى في مواجهة الصراع المستمر، اقترحنا العديد من التدخلات الممكنة التي يمكن أن يعتمدها المجتمع الدولي للمساعدة في التخفيف من الآثار المدمرة للصراع على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتوظيف والرفاه العام للشعب السوداني.

نبذة عن المؤلفين

هالة أبو شامة هي مساعد باحث في وحدة استراتيجية التنمية والحوكمة التابعة للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، الخرطوم، السودان.

دانييل ريسنيك هي زميلة أبحاث أولى في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وزميلة غير مقيمة في معهد بروكينغز ومقره واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية.

خالد صديق هو زميل باحث أول ورئيس برنامج في وحدة استراتيجية التنمية والحوكمة التابعة للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، الخرطوم، السودان. وينتسب أيضا إلى جامعة هومبولت في برلين بألمانيا وجامعة الخرطوم بالسودان.

أوليفر كيروي هو زميل باحث في وحدة استراتيجية التنمية والحوكمة التابعة للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، الخرطوم، السودان.

شكر وتقدير

تم إعداد هذه الورقة بدعم مالي من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. شكر خاص لأحمد حسن، أخصائي الزراعة الإقليمية والأمن الغذائي والشراكات بين القطاعين العام والخاص في بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتسهيله التواصل مع بعض خبراء الدراسة. كما يعرب المؤلفون عن امتنانهم للخبراء الرئيسيين والوقت الذي كرسوه للرد على أسئلة الدراسة.

المراجع

أبوشامة، هالة؛ جوه، زهي؛ صديق، خالد؛ كيروي، أوليفر ك.؛ أباي، كبروم أ.؛ يو، ليانغزي. ٢٠٢.رصد مؤشرات النشاط الاقتصادي في السودان وسط الصراع المستمر باستخدام بيانات الأقمار الصناعية. ورقة عمل برنامج دعم استراتيجية السودان ٧. واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. https://doi.org/10.2499/p15738coll2.136724

أكليد.٢٠٢٣أ. السودان: تصاعد العنف في منطقة كردفان مع دخول المزيد من الميليشيات في الصراع. https://acleddata.com/2023/08/11/sudan-situation-update-august-2023-heightened-violence-in-kordofan-region-as-more-militia-groups-step-into-the-conflict/

أكليد.٢٠٢٣ب. السودان: تواجه القوات المسلحة السودانية انتكاسات مع سيطرة الجماعات المسلحة على الأراضي في جميع أنحاء البلاد. مستجدات الوضع في السودان: يوليو ٢٠٢٣ | القوات المسلحة السودانية تواجه انتكاسات مع سيطرة الجماعات المسلحة على الأراضي في جميع أنحاء البلاد (acleddata.com)

أحمد، حسن الحاج علي. ٢٠٢٢. الزي الرسمي المدمج: الحرب في دارفور، والميليشيات، والقوات شبه العسكرية، وصعود قوات الدعم السريع. دليل روتليدج للقرن الأفريقي. الطبعة ١.

البطحاني، عطا. ٢٠٢٣. معضلة الانتقال السياسي في السودان مقاربة تحليلية. المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. ستروم‌سبورغ، ١٠٣- ٣٤ ستوكهولم، السويد.

البطحاني، عطا. ٢٠١٦. القوات المسلحة السودانية وآفاق التغيير. معهد ميشلسين ورقة رقم ٠٣.

الجزيرة. ٢٠٢٣. ماذا تعني أزمة السودان لصناعة الصمغ العربي؟ https://www.aljazeera.com/news/2023/7/11/what-does-sudan-crisis-mean-for-the-gum-arabic-industry

بيريدج، ويلو. لينش، جاستن؛ مكاوي، رجاء؛ ودي وال، أليكس. ٢٠٢٢. ديمقراطية السودان غير المكتملة: وعد وخيانة ثورة شعبية. لندن: هيرست وشركاه

بلدو، سليمان. ٢٠٢١. يكافح السودان للسيطرة على مؤسساته شبه الحكومية. ذ سنتري.

بلدو، سليمان؛ مايلي، الابن ٢٠٢١. استراتيجية لتنشيط التحول الديمقراطي في السودان. ذ سنتري.

بينكي، روي. ٢٠١٢.اقتصاديات الإنتاج الحيواني الرعوي في السودان. سومرفيل ماساتشوستس: ورقة إحاطة. مركز فينشتاين الدولي، جامعة تافتس.

بيهوريا، بريتيش؛ لارس بور؛ وهازل جراي.٢٠١٧. دراسة المستوطنات السياسية في أفريقيا. الشؤون الأفريقية ١١٦ (٤٦٤): ٥٠٨-٢٥.

كارتيير، كاثرين؛ كاهان، إيفا؛ زوكين، إسحاق. ٢٠٢٢.كسر البنك: كيف تعيق السيطرة العسكرية على الاقتصاد الديمقراطية في السودان، تقرير مركز الدراسات الدفاعية المتقدمة. واشنطن https://c4ads.org/reports/breaking-the-bank/

بنك السودان المركزي. ٢٠٢٣. ضوابط ومنشورات ما بعد ١٥ أبريل. ضوابط وإجراءات نظام إصدار الأوراق المؤقتة.

كولينز، روبرت أو.٢٠٠٨. تاريخ السودان الحديث. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. ٢٠٢٣.ما الذي يدفع الاضطرابات العنيفة في السودان؟ https://www.csis.org/analysis/what-driving-violent-unrest-sudan

دي سيلفا، بريان؛ حسن، راشد؛ هوتر، عبد الرحمن؛ إبراهيم، سامي؛ أبوشامة، هالة؛ صديق، خالد؛ وكيروي، أوليفر ك. ٢٠٢٣. القيود السياسية وفرص الاستثمار الزراعي في السودان. مذكرة سياسة السودان 4 SSP. واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI). https://doi.org/10.2499/p15738coll2.136628

دي سيلفا، بريان؛ البطحاني، عطا؛ وحسن، راشد. ٢٠٢٢. تطور الشركات المملوكة للدولة في السودان: حالة الخرطوم الكبرى. ورقة عمل الاتحاد الدولي للحقوق السياسية (غير منشورة).

الأمين، نعمة الله. ٢٠٢٣. تأثير حرب السودان على الاقتصاد: تقييم أولي.

البدوي، إبراهيم والحلو، الزكي. ٢٠٢٣. متلازمة السودان: التنافس بين الدولة والمجتمع ومستقبل الديمقراطية بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨. سلسلة أوراق عمل -منتدى البحوث الاقتصادية. ورقة العمل رقم ١٦٤٤.

إتيفا، تسيجا. ٢٠١٩. شرح: تتبع تاريخ ميليشيا الجنجويد في السودان (theconversation.com).

جالوبين، جان بابتيست. ٢٠٢٠ أ. شركة سيئة: كيف يهدد المال الأسود المرحلة الانتقالية في السودان. المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECRF).https://ecfr.eu/publication/bad_company_how_dark_money_threatens_sudans_transition/

جالوبين، جان بابتيست. ٢٠٢٠ب. اللعبة الكبرى للإمارات والسعودية في السودان. أفريقيا والشرق الأوسط: ما وراء الانقسامات – ثورة السودان. كولومبيا | سيبا.

جلوبال ويتنس. ٢٠٢٠. كيف حصلت قوات الدعم السريع على تقنياتها ٤*٤: تقنيات الاستخبارات مفتوحة المصدر وراء فضح السودان لدينا. متاح في: https://www.globalwitness.org/en/blog/how-the-rsf-got-their-4x4-technicals-the-open-source-intelligence-techniquesbehind-our-sudan-/exposé

جلوبال ويتنس. ٢٠١٩. فضح الشبكة المالية السرية لمراسلون بلا حدود، متاح على: https://www.globalwitness.org/en/

الايجاد.٢٠١٣. مساهمة الثروة الحيوانية في الاقتصاد السوداني (٢٠١٣/٨). جيبوتي: مركز المناطق الرعوية وتنمية الثروة الحيوانية التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

انسكيورتي انسايت.٢٠٢٣. أزمة السودان والصراع وانعدام الأمن الغذائي، يوليو ٢٠٢٣. سويسرا: انسكيورتي انسايت. bit.ly/ SUDCrisisالصراع الغذاء١يوليو٢٠٢٣

خان، مشتاق. ٢٠١٦. المؤسسات والتسويات السياسية وتحليل الصراعات. مؤتمردي اس اي. أكسفورد.

خان، مشتاق. ٢٠١٠. سلسلة أوراق بحثية حول "الحوكمة المعززة للنمو" المستوطنات السياسية وحوكمة المؤسسات المعززة للنمو. لندن، المملكة المتحدة.

وزارة الزراعة بولاية الخرطوم. ٢٠٢١.التقارير الزراعية للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، مديرية الشؤون الزراعية-الإدارة العامة للبستنة والخدمات الزراعية-الإدارة الميدانية، وزارة الزراعة بولاية الخرطوم، الخرطوم

كيروي، أوليفر ك.؛ صديق، خالد؛ أبوشامة، هالة؛ تافسي، أليمايهو سيوم وأحمد، مصعب. تصدر قريبا. تأثير الصراع المستمر على المزارعين في السودان: أدلة من مسح هاتفي وطني سريع.

كيروي، أوليفر ك.؛ صديق، خالد؛ أبوشامة، هالة؛ تافيس، أليمايهو سيوم. ٢٠٢٣. الصراع المسلح والعمليات التجارية في السودان: أدلة مسح من شركات تجهيز الأغذية الزراعية. ورقة عمل برنامج دعم الاستراتيجية في السودان ١١. واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. https://doi.org/10.2499/p15738coll2.136835

كيروي، أوليفر ك. ٢٠٢٢. الاقتصاد السياسي للقطاع الزراعي في السودان: مراجعة الأدبيات. ورقة عمل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (غير منشورة)

كومار، كريشنا. ١٩٨٩. إجراء مقابلات مع المخبرين الرئيسيين في تطوير المنافسات. تقرير منهجية تصميم وتقييم برنامج المساعدات الأجنبية رقم ١٣.

ميرسي كور. ٢٠٢٣. مسح قدرات المزارعين ونواياهم في جنوب كردفان والنيل الأزرق، السودان أغسطس ٢٠٢٣.

أوتاوي، مارينا؛ السعدني، مي. ٢٠٢١. السودان: من صراع إلى صراع. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. www.CarnegieEndowment.org/pubs

أوكسفام. ٢٠١٤. صراعات الموارد الطبيعية تتصاعد أزمة دارفور. https://www.oxfam.org/en/press-releases/natural-resource-conflicts-escalate-darfur-crisis

ريسنيك، دانييل. ٢٠٢١. الاقتصاد السياسي لسلاسل قيمة القمح في سودان ما بعد الثورة. ورقة عمل برنامج دعم الاستراتيجية في السودان ١. واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI). https://doi.org/10.2499/p15738coll2.134701

رويترز. ٢٠٢٣أ. شرح: كيف تؤدي لعبة القوة الإقليمية إلى تعقيد عملية الانتقال السياسي في السودان. https://www.reuters.com/world/africa/how-regional-power-play-complicates-sudans-political-transition-2023-01-31/

رويترز. ٢٠٢٣ب. الصراع في السودان: من يدعم القادة المتنافسين؟ https://www.reuters.com/world/africa/sudans-conflict-who's-backing-rival-commanders-2023-05-03/

روبن، ديبورا. ٢٠١٦. الأساليب النوعية لبحوث النوع الاجتماعي في التنمية الزراعية. ورقة مناقشة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ٠١٥٣٥. برنامج بحوث الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية حول السياسات والمؤسسات والأسواق

ساركار، أديتيا؛ دي وال، أليكس. ٢٠٢٣.التفكير السياسي في المال: الدور المتغير للتمويل السياسي في المستوطنات السياسية (غير المستقرة) في إثيوبيا والسودان. سلسلة أوراق عمل منتدى البحوث الاقتصادية - ورقة عمل رقم ١٦٢٥.

سكونز، إيان. ٢٠٢٣. الرعي وعدم اليقين والتنمية. براكتكال اكشن للنشر المحدودة

صديق، خالد؛ رؤوف، مريم؛ أحمد، مصعب. ٢٠٢٣. التأثير الاقتصادي على نطاق الاقتصاد لتداعيات الصراع المستمر في السودان على النشاط الاقتصادي والنظام الزراعي الغذائي والفقر. (برنامج دعم استراتيجية السودان) ورقة العمل ١٢. الخرطوم، السودان: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

متتبع السياسة والشفافية في السودان. ٢٠٢٣. النظام المصرفي أثناء الحرب وبعدها: التحديات والتوصيات السياسية. الأثر الاقتصادي للحرب في السودان رقم ١.

سليمان، محمد عثمان. ٢٠٠٧. سياسة الخصخصة الحالية في السودان. معهد ويليام ديفيدسون - جامعة ميشيغان.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ٢٠٢٣. بوابة البيانات التشغيلية. الوضع في السودان. https://data.unhcr.org/en/situations/sudansituation

يونيتامس. ٢٠٢٣. بيان الآلية الثلاثية بشأن توقيع اتفاق الإطار السياسي. https://unitams.unmissions.org/en/trilateral-mechanism-statement-signing-political-framework-agreement

معهد السلام الأمريكي. ٢٠٢٣. ماذا وراء القتال في السودان؟ إن المواجهة المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع تقوض الاستقرار في السودان والقرن الأفريقي. https://www.usip.org/publications/2023/04/whats-behind-fighting-sudan

فيرهوفن، هاري. ٢٠٢٣. النجاة من الثورة والديمقراطية: القوات المسلحة السودانية وهشاشة الدولة والمنافسة الأمنية. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة، ١-٢٥. دوى: ١٠,١٠١٧ / S0022278X23000174

برنامج الأغذية العالمي. ٢٠٢٣. التقييم الشامل للأمن الغذائي وقابلية التأثر. تقرير موجز Q1.

يدير المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية برنامج دعم استراتيجية السودان وتدعمه ماليا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تم إعداد هذا المنشور كناتج لبرنامج دعم استراتيجية السودان ولم تتم مراجعته بشكل مستقل من قبل الأقران. أي آراء يتم التعبير عنها هنا تنتمي إلى المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

.

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
عالم يخلو من الجوع وسوء التغذية

يباشر "المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" أنشطته بصفته مركز بحثي تابع إلى "المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية"

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية السودان، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، شارع العمارات ٧ | ص.ب. ٤٧٤ – ١١١١١ | الخرطوم، السودان

البريد الإلكتروني: ifpri-sudan@cgiar.org/ | https://sudan.ifpri.info |

© ٢٠٢٣، تظل حقوق الطبع والنشر مع المؤلف (المؤلفين). كل الحقوق محفوظة.